Document: EB 2019/127/R.5
Agenda: 3(b)
Date: 6 August 2019
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

تقرير تقييم الأثر لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Paul Winters
نائب الرئيس المساعد
دائرة الاستراتيجية وإدارة المعرفة
رقم الهاتف: 2189 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: p.winters@ifad.org

Sara Savastano
مديرة شعبة البحوث وتقييم الأثر
رقم الهاتف: 2155 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: s.savastano@ifad.org

Alessandra Garbero
كبيرة الاقتصاديين
شعبة البحوث وتقييم الأثر
رقم الهاتف: 2458 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: a.garbero@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre McGrenra
مديرة مكتب الحوكمة المؤسسية والعلاقات مع الدول الأعضاء
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة السابعة والعشرون بعد المائة
روما، 10-12 سبتمبر/أيلول 2019

للموافقة

المحتويات

أولا– المقدمة 1

ثانيا– الخلفية 1

ثالثا– أهداف تقييمات الأثر لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق 3

رابعا– الآثار على مستوى المشروعات لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق 7

خامسا– الدروس المستفادة من فترة التجديد العاشر لموارد الصندوق 10

سادسا– الآثار المؤسسية: التقديرات والتوقعات 13

سابعا– الاستنتاجات 16

الملاحق

الملحق الأول – نهج قياس الأثر على مستوى المشروعات والمستوى المؤسسي لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق 18

الملحق الثاني – الدروس المستفادة بشأن عملية تقييم الأثر لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق 23

الملحق الثالث – موجز لتقييمات الأثر على فرادى البلدان لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق 25

مسودة تقرير تقييم الأثر لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق

أولا– المقدمة

1- يقدم هذا التقرير نتائج الجهود المبذولة لتقييم الأثر المؤسسي لاستثمارات الصندوق لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق (2016–2018). ويستند الأثر المؤسسي إلى أثر تدخلات الصندوق الإفرادية. ويصف هذا التقرير الجهود المبذولة لقياس الأثر المؤسسي، والنتائج التي تحققت على مستوى المشروعات، والدروس المستفادة من تحليل المشروعات، ويوفر تقديرات للأثر لتحديد ما إذا كانت أهداف التجديد العاشر لموارد الصندوق قد تحققت.

ثانيا– الخلفية

2- بدأت الجهود المبذولة لتقييم الأثر لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق في إطار الفعالية الإنمائية[1]، الذي يحدد المبادئ التوجيهية لتنفيذ تقييمات الأثر في سياق التوجه الشامل للصندوق لتحسين الفعالية الإنمائية. وكان إطار الفعالية الإنمائية قد وضع لتوفير هيكل لاستخدام الأدلة في القرارات المتعلقة بتصميم وتنفيذ المشروعات – بما في ذلك سلسلة من الأنشطة للتغلب على القيود المفروضة على توليد واستخدام الأدلة في صنع القرار، والمضي قدما بجدول أعمال يستند إلى النتائج.

3- ويتطلب إطار الفعالية الإنمائية إجراء تقييمات أثر صارمة على ما يقرب من 15 في المائة من المشروعات، التي تمثل حافظة التجديد العاشر لموارد الصندوق، من أجل تقييم والإبلاغ عن الآثار المؤسسية لعمليات الصندوق. وكجزء من إطار الفعالية الإنمائية، أضطُلع بإصلاحات لتحسين نظام إدارة النتائج والأثر من خلال إنشاء مؤشرات أساسية يمكن استخدامها للإبلاغ عن المخرجات والنواتج على المستوى المؤسسي. وتسمح تقييمات الأثر والمؤشرات الأساسية معا للصندوق بتقديم صورة شاملة عن نتائجه. وفي الواقع، الصندوق هو المؤسسة المالية الدولية الوحيدة التي لديها منهجية مؤسسية تسمح بتجميع تقديرات الأثر على النحو المبين في هذا التقرير.[2]

4- وإلى جانب قياس الأثر، تم تصميم التقييمات للسماح للصندوق باستخلاص الدروس الهامة من المشروعات الإفرادية، وتجميع الدروس على المستوى المؤسسي. وتشمل تقييمات الأثر التي أجريت لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق 17 دراسة غطّت الأقاليم الخمسة للصندوق. وتوفر كل دراسة تقييما للأثر إلى جانب الدروس المستفادة من المشروع. وبالتالي، تمثلت الأهداف النهائية لتقييمات أثر التجديد العاشر لموارد الصندوق في الإبلاغ عن الأثر المؤسسي (أي الفعالية الإنمائية الإجمالية)، واستخلاص الدروس المستفادة من تقييمات أثر المشروعات الإفرادية من أجل استنباط الرسائل الرئيسية التي يمكن أن تغذي العمليات.

[1] وافق المجلس التنفيذي على إطار الفعالية الإنمائية. وقد وضع الإطار استنادا إلى الدروس المستفادة من الخبرة في إثبات الأثر كجزء من مبادرة تقييم الأثر لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق (انظر EB 2016/117/R.8/Rev.1).

[2] يمكن الاطلاع على عرض عام للنهج المستخدم من قبل الصندوق في مجلة Rural21، وفي القسم الثاني من وثيقة للصندوق عن إطار الفعالية الإنمائية (EB 2016/119/R.12).

5- ويستخدم الإبلاغ عن الأثر المؤسسي المؤشرات الرئيسية الواردة في إطار قياس النتائج لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق. وترتبط هذه المؤشرات بالغاية والأهداف الاستراتيجية المؤسسية. وترتبط هذه الأهداف بأهداف التنمية المستدامة، ولا سيما هدف التنمية المستدامة 1 (القضاء على الفقر) وهدف التنمية المستدامة 2 (القضاء على الجوع) (وخاصة الغاية 3 [مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية بحلول عام 2030] والغاية 4 [ضمان وجود نظم إنتاج غذائي مستدامة، وتنفيذ ممارسات زراعية متينة بحلول عام 2030]). وتتمثل الغاية الاستراتيجية للصندوق في زيادة الحراك الاقتصادي، بينما تتمثل أهدافه الاستراتيجية في: تحسين الإنتاج (الهدف الاستراتيجي 1)، وتحسين الوصول إلى الأسواق (الهدف الاستراتيجي 2)، وتعزيز الصمود (الهدف الاستراتيجي 3).[3] وقد تم قياس هذه المؤشرات في تقييمات الأثر. وهي تكمّل مؤشرات الأثر الخاصة بمشروعات محددة والمستخدمة في تقييمات الأثر الإفرادية، والتي تم تحديدها بالتشاور مع الحكومات والشُعب الإقليمية في الصندوق.

6- واستنارت أهداف هذه المؤشرات المؤسسية الأربعة من استعراض دقيق ومنتظم لحافظة الصندوق، والذي حدد – استنادا إلى الاستثمارات الفعلية للصندوق – الآثار الشاملة المحتملة للحافظة بأكملها. ووضعت أهداف تقييمات الأثر لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق على النحو التالي: من المتوقع أن يشهد 40 مليون شخص حراكا اقتصاديا كبيرا كنتيجة للمشروعات الاستثمارية الممولة من الصندوق، وأن يزيد 43 مليون شخص إنتاجهم بشكل كبير (الهدف الاستراتيجي 1)، وأن يحسّن 42 مليون شخص من فرص وصولهم إلى الأسواق (الهدف الاستراتيجي 2)، وأن يعزز 22 مليون شخص صمودهم (الهدف الاستراتيجي 3) (الشكل 1).

الشكل 1

أهداف تقييمات الأثر لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق

[3] انظر الوثيقة EB 2016/119/R.13/Rev.1: مقترح تنقيح إطار قياس النتائج لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق.

ثالثا– أهداف تقييمات الأثر لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق

7- بما يتماشى مع إطار الفعالية الإنمائية، تبني تقييمات الأثر لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق على الدروس المستفادة من تقييمات الأثر لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق. وللمضي قدما نحو نظام موحد لتقييم الأثر المؤسسي (يتم تحقيقه بالكامل بنهاية فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق)، تم تحديد مجموعة واضحة ومحددة من الأهداف لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق. ولم يكن القصد من تلك الأهداف مجرد قياس الأثر، بل أيضا وضع نظام مناسب لإضفاء الطابع الرسمي على النهج.

8- وكانت الأهداف المحددة لتقييمات الأثر لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق كالتالي:

- استكمال 12 من تقييمات الأثر اللاحقة[4] على الأقل وتقدير الأثر الإجمالي لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق؛
- تصميم خطط تقييم الأثر والشروع في جمع البيانات الأساسية فيما لا يقل عن ستة تقييمات مسبقة للأثر؛
- وضع نظام إدارة موحد لضمان تقييمات للأثر متسقة وعالية الجودة؛
- وضع استراتيجية لنشر مخرجات تقييمات الأثر؛
- إعداد مواد تدريبية على تقييم الأثر.

9- وتحقيق هذه الأهداف الخمسة يعني أنه يمكن للصندوق أن يحقق الأهداف الرئيسية لتقييمات الأثر لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق كما هي واردة في إطار الفعالية الإنمائية. وهي تولد البيانات التي يحتاجها الصندوق من أجل الإبلاغ عن الآثار الإجمالية لعملياته باستخدام المؤشرات المتعلقة بكل من الغاية الشاملة للصندوق (زيادة الحراك الاقتصادي) والأهداف الاستراتيجية (زيادة الإنتاج، والمشاركة في الأسواق، والصمود)، بالإضافة إلى استخلاص الدروس على مستوى المشروعات والمستوى المؤسسي. كما تسمح للصندوق أيضا بإنشاء نظام موحد لإدارة أنشطته الخاصة بتقييم الأثر التي تكمّل أنشطته الجارية في جمع البيانات القائمة على المشروعات. ومن خلال هذه العملية، يواصل الصندوق تعزيز جهوده نحو تحسين الفعالية الإنمائية.

10- وقد تحقق الهدف المحدد لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق المتصل بتقييم الأثر: تم استكمال 17 من تقييمات الأثر اللاحقة تغطي 19 من المشروعات التي يدعمها الصندوق. ويورد الجدول 1 المشروعات التي قيّمت من خلال تقييمات الأثر اللاحقة إلى جانب مجالاتها المواضيعية.

[4] في تقييمات الأثر اللاحقة، يتم التخطيط لجمع البيانات بعد حدوث التدخل، بينما في تقييمات الأثر المسبقة، يتم التخطيط لجمع البيانات قبل التنفيذ، وعادة ما يدرج خط أساس. وبشكل عام، تُفضل النُهج المسبقة، ولكنها تستغرق عدة سنوات لتنفيذها، وغالبا ما تكون هناك مشاكل. وقد كان نهج الصندوق التعلم من النُهج اللاحقة والعمل من أجل إجراء المزيد من التقييمات المسبقة مع مرور الوقت.

الجدول 1

تقييمات الأثر اللاحقة خلال فترة التجديد العاشر لموارد الصندوق

الإقليم	*البلد*	*المشروع*	*المجال المواضيعي*
آسيا والمحيط الهادي	بنغلاديش	مشروع البنى الأساسية الساحلية المقاومة لتغير المناخ	البنية الأساسية للطرق والأسواق المقاومة لتغير المناخ
–	الصين	مشروع التنمية الزراعية المتكاملة في غانكسي	البنية الأساسية (الطرق)، التحسينات البيئية الريفية
–	إندونيسيا	مشروع تنمية المجتمعات الساحلية	التخطيط المجتمعي/التدريب على تنمية الأعمال، التدريب على إدارة السواحل، إنشاء وتنمية مرفق للسوق وسلاسل القيمة
–	نيبال	مشروع الزراعة عالية القيمة في مناطق الهضاب والجبال	تنمية سلاسل قيمة شمولية وتعزيز سوق الخدمات
	الفلبين	مشروع تعزيز إنتاج الأرز المروي	الري (الأرز)
أفريقيا الشرقية والجنوبية	إثيوبيا	برنامج التنمية التشاركية للري على نطاق صغير	الري، التدريب الزراعي، التدريب المجتمعي
	كينيا	برنامج التسويق التجاري لمنتجات الألبان لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة	الإنتاج الأسري لمنتجات الألبان وتنمية سلاسل قيمة تسويق الحليب
–	مدغشقر	مشروع دعم التنمية في إقليمي مينابي وميلاكي	الري، حيازة الأراضي
–	رواندا	مشروع تعزيز الدخول الريفية من خلال الصادرات	سلاسل القيمة/الشراكات بين القطاعين العام والخاص (البن، الشاي، الحرير، محاصيل البستنة)
–	جمهورية تنزانيا المتحدة	برنامج تنمية القطاع الزراعي– الثروة الحيوانية؛ وبرنامج مساندة الخدمات الزراعية	الإرشاد – مدارس المزارعين الحقلية
أمريكا اللاتينية والكاريبي	دولة بوليفيا المتعددة القوميات	خطة لاستئصال الفقر المدقع – المرحلة الأولى: المشروع الرائد لتعزيز قدرة المجتمعات والأسر التي تعيش في فقر مدقع في كوتشابامبا وبوتوسي	المساعدة التقنية/بناء القدرات من أجل تنمية المشروعات
–	البرازيل	مشروع تنمية المجتمعات المحلية الريفية في المناطق المعدمة في ولاية باهيا (Gente de Valor)	تنمية الإنتاج والأسواق التنمية البشرية والاجتماعية
–	المكسيك	مشروع التنمية المجتمعية للغابات في الولايات الجنوبية (كامبيتشي وتشياباس وواهكا)	الغابات وتنمية المشروعات الصغرى، وتغير المناخ
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا	طاجيكستان	مشروع تنمية الثروة الحيوانية والمراعي	الثروة الحيوانية/مكون الثروة الحيوانية الخاص بتغير المناخ
أفريقيا الغربية والوسطى	تشاد	برنامج دعم التنمية الريفية في غويرا	الوصول إلى البذور والائتمان
–	سان تومي وبرينسيبي	برنامج التنمية التشاركية للقطاع الزراعي لأصحاب الحيازات الصغيرة ومصايد الأسماك الحرفية؛ ومشروع الزراعة التجارية لأصحاب الحيازات الصغيرة	تنمية المزارع الأسرية، تعزيز منظمات المنتجين
–	السنغال	مشروع دعم سلاسل القيمة الزراعية	تنمية سلاسل القيمة

11- كما أن هناك ستة من تقييمات الأثر المسبقة في طور الاستكمال،[5] غير أنه لن يتم الإبلاغ عنها في هذه الوثيقة نظرا إلى أنه لم يتم جمع سوى البيانات الأساسية في الوقت الحالي. ويعرض الجدول 2 تقييمات الأثر المسبقة التي تم الشروع بها ووضعها الحالي.

الجدول 2

تقييمات الأثر المسبقة خلال فترة التجديد العاشر لموارد الصندوق

الإقليم	البلد	المشروع	الوضع	التقرير الأساسي*	التمويل
آسيا والمحيط الهادي	الهند	برنامج تمكين المجموعات القبلية الشديدة الهشاشة في أوديشا وتحسين سبل عيشها	أُنجز	17 ديسمبر/كانون الأول	المشروع
أفريقيا الشرقية والجنوبية	إثيوبيا	برنامج التنمية التشاركية للري على نطاق صغير – المرحلة الثانية	أُنجز	18 ديسمبر/كانون الأول	المشروع
–	أوغندا	مشروع استعادة موارد الرزق في الإقليم الشمالي	جمع البيانات جارٍ	19 سبتمبر/أيلول	الصندوق
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا	الأردن	مشروع النمو الاقتصادي والتوظيف الريفي	المسودة قيد التنقيح بعد التعليقات عليها	18 نوفمبر/تشرين الثاني	الصندوق
–	طاجيكستان	مشروع تنمية الثروة الحيوانية والمراعي – المرحلة الثانية	المسودة متاحة	18 نوفمبر/تشرين الثاني	الصندوق
أفريقيا الغربية والوسطى	تشاد	مشروع تحسين صمود النظم الزراعية في تشاد	التقرير قيد الكتابة	18 نوفمبر/تشرين الثاني	الصندوق

* الحد الزمني المقدّر للتقرير الأساسي صالح حتى أكتوبر/تشرين الأول 2017.

12- وخلال فترة التجديد العاشر لموارد الصندوق، قام الصندوق بوضع نظام قياسي، متسق، وموحد لإجراء تقييمات الأثر. ويضمن النظام أن تقييمات الأثر تلبي معايير الجودة ومتسقة. وقد قدمت المبادرة الدولية لتقييم الأثر، والبنك الدولي (مركز حلول البيانات والمسوح الإنمائية)، والخبراء الخارجيون الدعم التقني لتوحيد دورة الإنتاج. ويوفر الملحق الأول نظرة عامة عن النهج المستخدم في التقييمات.

13- وتشمل دورة إنتاج تقييم الأثر أربعة أنشطة رئيسية:

(1) **التخطيط**. يتم توضيح نظرية التغيير للمشروع، والمؤشرات التي يتعين النظر فيها، والأسئلة التي يجب الإجابة عليها في أي تقييم معين للأثر، بالتشاور مع الحكومات والفريق القطري للصندوق،

[5] غالبا ما يتم جمع بيانات تقييمات الأثر المسبقة بالتزامن مع جمع بيانات التقييمات اللاحقة من أجل توفير الموارد. فالقيام بجمع البيانات من أجل مشروع يتم إنجازه (لاحق) في نفس الوقت الذي يتم فيه البدء في مشروع ويحتاج إلى خط أساس (مسبق) أقل تكلفة.

والمواءمة مع الأساس المنطقي للمشروع، والمؤشرات المؤسسية الرئيسية للصندوق. ثم يتم إعداد خطة قياسية لتقييم الأثر تحدد النُهج الكمية والنوعية التي يجب استخدامها.

(2) **التنفيذ**. يتم تطوير أدوات لجمع البيانات النوعية والكمية، وإتمام عملية تعيين شركة لجمع البيانات، ووضع بروتوكولات لجمع البيانات لضمان مراقبة الجودة، واستكمال العمل الميداني النوعي والكمي، وإنشاء مجموعات البيانات.

(3) **التقييم**. يتم تحليل النتائج الكمية والنوعية، وبعد تلقي المعلومات الارتجاعية من الحكومات والفرق القطرية، يتم تجميع النتائج في تقرير موحد لتقييم الأثر، والذي يشمل المؤشرات ويجيب على الأسئلة المحددة في خطة تقييم الأثر.

(4) **النشر**. يتم إعداد منتجات مساعدة (المواجيز، والرسوم البيانية) لكي تُرفق بتقرير تقييم الأثر – الذي يعتبر ذا طبيعة أكثر تقنية – تمهيدا للقيام بأنشطة النشر.

14- ويوضح الشكل 2 المراحل المختلفة لنظام إدارة تقييم الأثر.

الشكل 2

نظام إدارة الأثر لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق

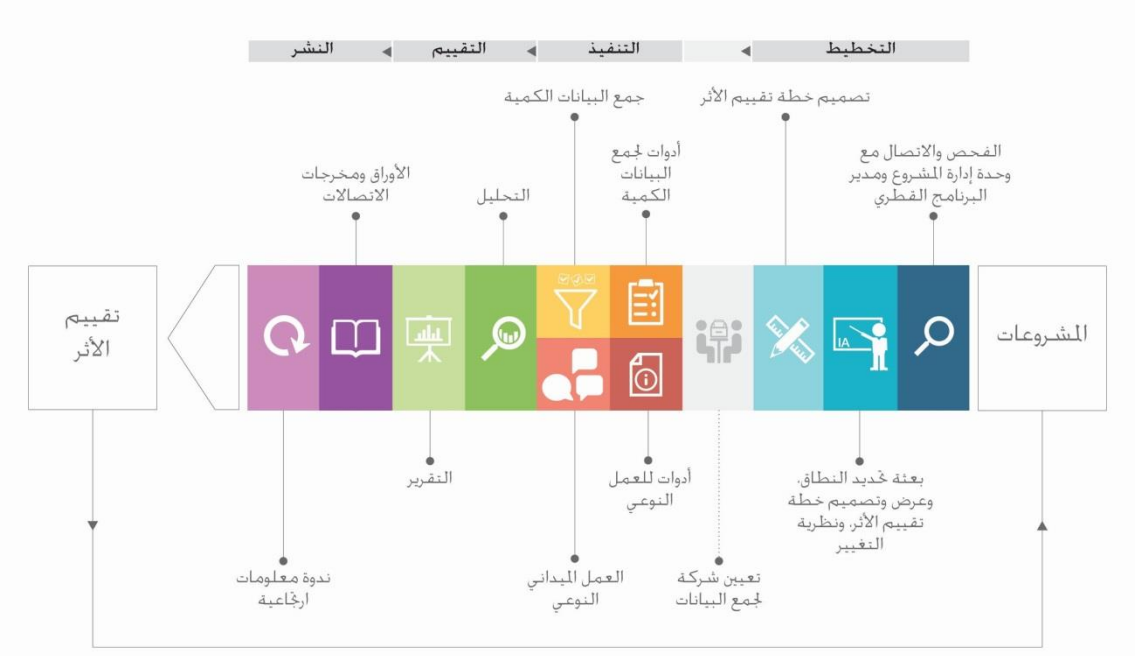

15- وقد اتبعت جميع تقييمات الأثر لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق هذا النظام. ويضمن هذا التوحيد للمقاييس قابلية المقارنة عبر المشروعات والبلدان على مدار دورة تقييم الأثر بالكامل، مع السماح بوضع التقييمات في سياقها بحسب ظروف البلد والمشروع. كما أنه يتيح تجميع تقديرات الأثر من دراسات مختلفة. وهذا النظام، بالاقتران مع بروتوكول للتحليل، ضروري لشفافية البحوث، وتقاسم البيانات، وتجميع تقديرات الأثر.

16- وتمثّل نشاط رئيسي مرتبط بالمرحلة الأخيرة من النظام في وضع استراتيجية لنشر مخرجات التقييم. وبالبناء على الدروس المستفادة من تقييمات الأثر لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق، وتركيز الصندوق على توليد الأدلة من أجل العمليات، تم وضع نهج منهجي لإنشاء منتجات المعرفة لنشر نتائج تقييم الأثر بين الجمهور العام. وقد تم تطوير عدة منتجات معرفية تكميلية ويجري تقاسمها، بما في ذلك تقرير عن تقييم الأثر التقني، وسلسلة من المواجيز السياساتية، والرسوم البيانية استنادا إلى تقييمات الأثر، ومطبوعة مؤسسية عن الفعالية الإنمائية للصندوق متاحة على موقع الصندوق على شبكة الإنترنت. كما يتم عقد حلقات عمل لأصحاب المصلحة لنشر، والتحقق من صحة/مناقشة نتائج تقييم الأثر مع الفرق القطرية، وموظفي المشروعات لتجميع الدروس المستفادة من أجل تصميم المشروعات وتنفيذها في المستقبل؛ ولكن حلقات العمل تلك لم تنعقد بشكل منتظم كما كان مخططا لها أصلا.[6] والنهج العام وراء هذه المنتجات هو تطوير مواد مناسبة لجماهير مختلفة، باستخدام مجموعة متنوعة من قنوات الاتصال.

17- وبما يتماشى مع الجهود المؤسسية الأخرى لأجل تحسين قدرات الرصد والتقييم في القطاع الريفي، تم إعداد عدة دورات تدريبية على تقييمات الأثر، بما في ذلك تدريبات للنظراء الحكوميين بالاشتراك مع مراكز التعلم بشأن التقييم والنتائج في إطار مبادرة برنامج في الرصد والتقييم الريفيين/مراكز التعلم بشأن التقييم والنتائج، وتدريبات لوحدات إدارة المشروعات، وأصحاب المصلحة المحليين على مفهوم ومنهجيات تقييم الأثر. ويتم تقاسم المواد التدريبية المعدة لوحدات إدارة المشروعات، وأصحاب المصلحة المحليين عن مفهوم ومنهجيات تقييم الأثر مع الفرق القطرية وموظفي المشروعات بعد كل بعثة لتحديد النطاق.

18- وعلى نطاق أوسع، يتم وضع مبادئ توجيهية لتقييم الأثر في صيغتها النهائية، وسوف تكون بمثابة مجموعة أدوات لوضع دورة التقييم موضع التنفيذ.

رابعا- الآثار على مستوى المشروعات لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق

19- تُظهر تقييمات الأثر السبعة عشر المنجزة كجزء من التجديد العاشر لموارد الصندوق إجمالا أثرا كبيرا على حياة المستفيدين من المشروعات بالقياس إلى الأهداف الاستراتيجية الثلاثة للصندوق، والغاية المؤسسية.

20- ويلخص الجدول 3 قوة آثار المشروعات التي تم تقييمها. وتُظهر الأعمدة قوة الأثر فيما يتعلق بكل هدف من الأهداف الاستراتيجية أو الغاية الشاملة: علامة الزائد (+) = أثر إيجابي؛ وعلامة الناقص (−) = أثر سلبي؛ والصفر (0) = أثر غير ذي دلالة؛[7] وغير منطبق = غير منطبق.[8] ويشمل الملحق الثالث توليفة أكثر تفصيلا لأثر ونتائج المشروعات الإفرادية.[9] وكلما كان الأثر أقوى بالنسبة للهدف الاستراتيجي، زاد عدد الرموز في كل خلية. وعلى سبيل المثال، تشير علامة زائد واحدة إلى أثر جيد (يتراوح بين 0–20 في

[6] يعود السبب في هذا جزئيا إلى حقيقة أن إنجاز العديد من تقييمات الأثر في نفس الوقت، مما يحد من القدرة على نشر النتائج.

[7] هذا يعني أنه من وجهة نظر إحصائية هناك ثقة محدودة (أقل من 90 في المائة) بأن النتائج كانت مختلفة عن الصفر.

[8] لا تسعى جميع المشروعات إلى تحقيق جميع الأهداف الاستراتيجية الثلاثة. فإذا لم تشر نظرية التغيير إلى أنه ينبغي أن يكون لها أثر على هدف استراتيجي ما، لم يتم إدراجه في القياس، وهكذا فإن المؤشر "غير منطبق".

[9] المواجيز السياساتية لكل مشروع في فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق متاحة أيضا وتحتوي على موجز للمشروعات، وأهدافها، والأثر على المستفيدين من الصندوق مقارنة بالمجموعة الافتراضية. كما تشمل الوثائق السياساتية أيضا رسوما بيانية تركز على أثر محدد على متغيرات النواتج ذات الاهتمام. ويمكن الاطلاع على وثائق تقييمات الأثر في الموقع https://www.ifad.org/en/impact-assessment.

المائة)، وعلامتا زائد إلى أثر قوي (20–40 في المائة)، وثلاث علامات زائد إلى أثر قوي جدا (فوق 40 في المائة).

21- **الهدف الاستراتيجي 1: الإنتاج (العمود الأول):** بشكل عام، كان لأنشطة المشروعات التي تم تقييمها آثار ذات دلالة إحصائية[10] على الإنتاج، على الرغم من أن طبيعة هذه الآثار تباينت بين البلدان، بحسب نوع المشروعات، وسلاسل القيمة المدعومة. وكانت الآثار على الإنتاج والإنتاجية، في المتوسط، قوية جدا وذات دلالة إيجابية بالنسبة للمستفيدين مقارنة بمزارعي مجموعة المقارنة في جميع المشروعات باستثناء بنغلاديش حيث لم تكن الآثار ذات دلالة، وفي طاجيكستان حيث كانت سلبية وذات دلالة.

22- وكانت مكاسب الإنتاج كبيرة بشكل خاص في رواندا، ونيبال، وإثيوبيا. وفي رواندا، زاد مشروع تعزيز الدخول الريفية من خلال الصادرات الذي استهدف سلسلتين للقيمة (مزارعي البن من خلال التعاونيات، ومزارعي محاصيل البستنة) بشكل كبير من إنتاج محاصيل مزارعي البستنة من خلال نهج مبتكر لسلاسل القيمة اقترن بالدعم المالي. وفي نيبال، أدى مشروع الزراعة عالية القيمة في مناطق الهضاب والجبال الذي دعم منظمات المنتجين، إلى آثار على الإنتاج بفضل نهج التنفيذ القوي الذي ضمن التقدم في أنشطة سلاسل القيمة. وفي برنامج التنمية التشاركية للري على نطاق صغير في إثيوبيا، الذي كانت تغطيته على صعيد القطر، شهد المستفيدون أثرا كبيرا على الإنتاج في مجال البستنة حتى في موسم الجفاف، وذلك بفضل البنية الأساسية للري، التي أدت دورا مسبقا في إدارة المخاطر في سياق جفاف شديد بشكل خاص.

23- وفي مشروع تنمية الثروة الحيوانية والمراعي في طاجيكستان، زاد حجم قطيع الماشية بشكل كبير لدى المستفيدين، إلا أن الكمية السنوية واليومية من الحليب المنتج كانت أقل بكثير بالنسبة للمستفيدين مقارنة بنظرائهم في مجموعة المقارنة أو الضبط. وربما يرجع ذلك إلى أن مصادر التغذية المستخدمة كانت غير كافية لإطعام قطيع أكبر من الماشية.

24- **الهدف الاستراتيجي 2: الوصول إلى الأسواق (العمود الثاني):** الآثار عبر مؤشرات الوصول إلى الأسواق (لا سيما قيمة المبيعات، أو الهوامش الإجمالية، أو المؤشرات المتعلقة بالمشاركة في الأسواق) إيجابية بقوة بشكل إجمالي، وذات دلالة بالنسبة لجميع المشروعات التي تم تقييمها، باستثناء مشروعات دولة بوليفيا المتعددة القوميات، والبرازيل، وسان تومي وبرينسيبي حيث لم تكن مؤشرات المستفيدين مختلفة بشكل كبير عن نواتج مزارعي مجموعة المقارنة.

25- وطور مشروع التنمية الزراعية المتكاملة في غانكسي في الصين نهجا مبتكرا من خلال تنفيذ أنشطة الدعم الزراعي جنبا إلى جنب مع الأنشطة الرامية إلى تحسين ظروف البيئة الريفية. وتظهر النتائج أن الأسر التي تتلقى هذا المزيج من الدعم شهدت غلات أكبر وقيمة أعلى من إنتاج الخضروات. وفي السنغال، كان مشروع دعم سلاسل القيمة الزراعية ناجحا في جعل الإنتاج مربحا للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. وزاد الوصول إلى الأسواق على الهامش الكثيف، وأكثر من ذلك على الهامش الواسع بالنسبة للأسر المستفيدة.

[10] تعبير "ذات دلالة" في هذا القسم يعني ذات دلالة إحصائية على الأقل بمستوى ثقة نسبته 90 في المائة.

26- وفي دولة بوليفيا المتعددة القوميات، حيث ركز المشروع في الغالب على التدخلات المجتمعية التي تمحورت حول توزيع سلالات محسّنة من الثروة الحيوانية. وهنا، يشير الأثر إلى بيع منتجات الثروة الحيوانية، حيث لم تكن النتائج مختلفة بشكل كبير عن نواتج المزارعين في مجموعة المقارنة. غير أن هذا أمر مفهوم بالنظر إلى أن التركيز الرئيسي للتدخل كان تحسين قاعدة الإنتاج لدى المجتمعات الفقيرة والبعيدة للغاية. ومن جهة أخرى، في سان تومي وبرينسيبي، تعلقت النتائج بمشروعين لسلاسل القيمة يركزان على تعزيز سلاسل قيمة الكاكاو، والبن، والفلفل من خلال التعاونيات (برنامج التنمية التشاركية للقطاع الزراعي لأصحاب الحيازات الصغيرة ومصايد الأسماك الحرفية؛ ومشروع الزراعة التجارية لأصحاب الحيازات الصغيرة). وعلى الرغم من أن النتائج كانت إيجابية في المتوسط، إلا أن الآثار المقدرة كانت ذات دلالة إحصائية بالنسبة لسلاسل قيمة البن والفلفل فقط.

27- **الهدف الاستراتيجي 3: الصمود (العمود الثالث):** تضمّن الصمود مؤشرا ذاتيا لقدرة المزارعين المتصورة على الانتعاش من الصدمات، ومؤشرات لتنويع المحاصيل والدخل. والمؤشرات إيجابية وذات دلالة إلى حد كبير بالنسبة لجميع المشروعات التي تم تقييمها تقريبا.

28- وكانت آثار الصمود قوية بشكل خاص في برنامج التنمية التشاركية للري على نطاق صغير في إثيوبيا، حيث أظهر المستفيدون قدرة أكبر على تنويع حافظة محاصيلهم على عكس نظرائهم في مجموعة المقارنة، وذلك بسبب الدور التنظيمي للبنية الأساسية للري، والتي سمحت لهم بتوليد عوائد حتى في ظل ظروف الجفاف الشديدة. وبالمثل في رواندا، أظهر المستفيدون من تعاونيات البن المدعومة نواتج صمود أكبر، على سبيل المثال أثرا إيجابيا كبيرا على قدرة الأسر على التعافي من الجفاف.

29- ووُجدت استثناءات في بنغلاديش والصين حيث لم تكن الآثار ذات دلالة إحصائية. وكانت آثار الصمود سلبية في سان تومي وبرينسيبي (ولكنها ذات دلالة بشكل هامشي)، عند قياسها على أساس تصور المزارعين لقدرتهم الذاتية على التعافي من الصدمات. وكان التصور الأكثر سلبية لدى المزارعين المستفيدين بالنسبة لشدة الصدمات، وتعرضهم لها أعلى مقارنة بنظرائهم الآخرين.

30- **الغاية: الحراك الاقتصادي (العمود الرابع):** بالنسبة إلى الغاية الشاملة للصندوق المتمثلة في تحسين الحراك الاقتصادي للمستفيدين، تعتبر النتائج إيجابية وذات دلالة بالنسبة لجميع المشروعات المقيّمة. ويعرّف الحراك الاقتصادي على أنه التحسينات في الوضع الاقتصادي، وقد تم قياسه من خلال مؤشرات تستند إلى الأصول، بالإضافة إلى مؤشرات مقاييس الأموال الأخرى (مثل إجمالي الدخل، والدخل الزراعي). وتجدر الإشارة إلى أن الآثار على الدخل تظهر تباينا واسعا بين المشروعات من حيث الحجم.

31- وعلى سبيل المثال، كانت مكاسب الدخل كبيرة جدا في رواندا. وهناك، شهد مزارعو البن زيادة في الدخل بنسبة 32 في المائة، بينما شهد مزارعو محاصيل البستنة زيادة وصلت إلى خمسة أضعاف في المحاصيل والمبيعات، وشهد البعض زيادة بنسبة 100 في المائة في دخلهم. وفي إثيوبيا، كانت آثار الري على مؤشرات الحراك الاقتصادي، وعلى وجه التحديد المحاصيل، والثروة الحيوانية، والدخل من الأجور الزراعية – إيجابية بشكل ملحوظ، ولا سيما بالنسبة للدخل من المحاصيل – مع حدوث أكبر الآثار في الموسم الثاني للأمطار.

الجدول 3

قوة آثار مشروعات فترة التجديد العاشر للموارد التي جرى تقييمها

الشعبة	*البلد*	*المشروع*	*الهدف الاستراتيجي 1: الإنتاج*	*الهدف الاستراتيجي 2: الوصول إلى الأسواق*	*الهدف الاستراتيجي 3: الصمود*	*الغاية: الحراك الاقتصادي*
آسيا والمحيط الهادي	بنغلاديش	مشروع البنى الأساسية الساحلية المقاومة لتغير المناخ	0	+++	0	+
	الصين	مشروع التنمية الزراعية المتكاملة في غانكسي	+	+++	0	+
	إندونيسيا	مشروع تنمية المجتمعات الساحلية	+++	++	0	+++
	نيبال	مشروع الزراعة عالية القيمة في مناطق الهضاب والجبال	+++	+++	+	+++
	الفلبين	مشروع تعزيز إنتاج الأرز المروي	+	+++	0	+
أفريقيا الشرقية والجنوبية	إثيوبيا	برنامج التنمية التشاركية للري على نطاق صغير	+++	++	+++	+++
	كينيا	برنامج التسويق التجاري لمنتجات الألبان لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة	+++	+++	+	++
	مدغشقر	مشروع دعم التنمية في إقليمي مينابي وميلاكي	++	+++	++	+++
	رواندا	مشروع تعزيز الدخول الريفية من خلال الصادرات	+++	+++	+++	+++
	تنزانيا	برنامج تنمية القطاع الزراعي– الثروة الحيوانية؛ وبرنامج مساندة الخدمات الزراعية	+++	+++	+	+++
أمريكا اللاتينية والكاريبي	بوليفيا	خطة لاستئصال الفقر المدقع – المرحلة الأولى: المشروع الرائد لتعزيز قدرة المجتمعات والأسر التي تعيش في فقر مدقع في كوتشابامبا وبوتوسي	+	0	0	+
	البرازيل	مشروع تنمية المجتمعات المحلية الريفية في المناطق المعدمة في ولاية باهيا	+++	0	0	–
	المكسيك	مشروع التنمية المجتمعية للغابات في الولايات الجنوبية (كامبيتشي وتشياباس وواهكا)	+++	+	+	+
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا	طاجيكستان	مشروع تنمية الثروة الحيوانية والمراعي	–	+++	+	++
أفريقيا الغربية والوسطى	تشاد	برنامج دعم التنمية الريفية في غويرا	+++	غير منطبق	0	+
	سان تومي وبرينسيبي	برنامج التنمية التشاركية للقطاع الزراعي لأصحاب الحيازات الصغيرة ومصايد الأسماك الحرفية؛ ومشروع الزراعة التجارية لأصحاب الحيازات الصغيرة	++	0	–	+++
	السنغال	مشروع دعم سلاسل القيمة الزراعية	++	+++	+	+

ملاحظة: درجة القوة: +++ (---) أكبر من 40 في المائة – أثر قوي جدا؛ ++ (--) بين 20 في المائة و40 في المائة – أثر قوي؛ + (-) أقل من 20 في المائة – أثر جيد؛ 0 ليس ذا دلالة إحصائية عند مستوى ثقة نسبته 90 في المائة؛ غير منطبق – غير منطبق على المشروع.

خامسا– الدروس المستفادة من فترة التجديد العاشر لموارد الصندوق

32- تم استخلاص ثلاث رسائل أولية لها آثار على مضي تصميم وتنفيذ المشروعات قدما من تقييمات أثر التجديد العاشر لموارد الصندوق. وترد أدناه الدروس مع الأدلة التي تدعمها.

أولا، المشروعات ذات نظرية التغيير القوية تظهر آثارا أقوى.

33- يمكن للمشروعات التي تتسم بالتركيز وتتكون من أنشطة وأهداف مترابطة أن تولد آثارا أكبر من المشروعات ذات التدخلات الأكثر تنوعا أو الغير مترابطة.

34- ومن الأمثلة على المشروعات المركزة تلك التي تنفذ التدخلات القائمة على البنية الأساسية. وقد وُجد أن هذه التدخلات تولد آثارا إيجابية (على سبيل المثال، في برنامج التنمية التشاركية للري على نطاق صغير في إثيوبيا، زادت غلات محاصيل الحبوب بنسبة 51 في المائة مقارنة بمزارعي المقارنة)، غير أنه يتم تعظيم الآثار عندما تدمج تدخلات البنية الأساسية مع أنشطة التسويق (كما كان الحال مع مشروع التنمية الزراعية المتكاملة في غانكسي في الصين حيث أظهرت غلات الفاكهة للعينة بأكملها زيادة بنسبة 19 في المائة فقط للمستفيدين مقارنة بمزارعي المقارنة، بينما يمكن أن تصل إلى زيادة بنسبة 70 في المائة إذا تم تنفيذها مع دعم التسويق).

35- ومثال آخر على المشروعات المركزة هي تلك التي تنفذ من خلال مشروعات سلاسل القيمة. ويمكن أن تكون تلك الأخيرة فعالة جدا، ويمكن للآثار أن تكون حتى أكبر عندما تقترن بدعم الوصول إلى الأسواق، والتجهيز الزراعي، والتمويل الريفي (في حالة مشروع تعزيز الدخول الريفية من خلال الصادرات في رواندا، زادت مبيعات محاصيل البستنة بنسبة 100 في المائة مقارنة بمزارعي المقارنة؛ وفي حالة مشروع الزراعة عالية القيمة في مناطق الهضاب والجبال في نيبال، زاد الدخل من المحاصيل والثروة الحيوانية بنسبة 50 في المائة و93 في المائة؛ وفي مشروع دعم سلاسل القيمة الزراعية في السنغال، زادت مبيعات محصول الدخن بنسبة 119 في المائة). وباختصار، تظهر التحليلات أن المشروعات التي تنفذ أنشطة الإنتاج الزراعي والتسويق إلى جانب أنشطة البنية الأساسية، على سبيل المثال، قد تؤدي إلى آثار أقوى من حيث الإنتاج، والحراك الاقتصادي.

36- وعلى عكس التدخلات المركزة، وجد أن المشروعات ذات الأنشطة المتنوعة وغير المترابطة – على سبيل المثال، مشروعات التنمية التي تنفذ في تدخلات عديدة وليست بالضرورة مترابطة جيدا – لها أثر أقل نظرا للتخفيف المحتمل لآثار المشروع الناتج عن عدم التجانس الكبير، والنطاق الصغير للتدخلات عبر مناطق المشروع. وأحد الأمثلة على ذلك مشروعات التنمية التي يوجهها المجتمع، حيث تطلب المجتمعات تحقيق اهتمامها الأكثر إلحاحا أولا. وغالبا ما تلبي هذه حاجة قصيرة الأجل دون استراتيجية طويلة الأجل. غير أنه غالبا ما يؤدي النهج إلى تجميع الاحتياجات حول مجالات مواضيعية مماثلة يمكن ضمنها إيجاد آثار أقوى. وعلى سبيل المثال، في خطة لاستئصال الفقر المدقع – المرحلة الأولى: المشروع الرائد لتعزيز قدرة المجتمعات والأسر التي تعيش في فقر مدقع في كوتشابامبا وبوتوسي في دولة بوليفيا المتعددة القوميات، تم تنفيذ تدخلات مختلفة، غير أن أغلبها ركز على أنشطة الثروة الحيوانية. وعند النظر إلى النتائج، كانت الآثار قوية بالنسبة للتدخلات المتعلقة بالثروة الحيوانية: كانت هناك زيادة بنسبة 24 في المائة في الدخل الزراعي في السنة لعينة الثروة الحيوانية، بينما لم يكن هناك أي أثر للمستفيدين من التدخلات غير المتعلقة بالثروة الحيوانية. وأدى ذلك إلى تراجع طفيف في الأثر الإجمالي على الدخل الذي انخفض إلى 21 في المائة للعينة الإجمالية. وتشير هذه النتيجة إلى الحاجة إلى تحديد احتياجات التنمية الرئيسية في البداية وضمان تماسك داخلي قوي للأنشطة مع سلسلة النتائج.

37- وفي زنجبار (جمهورية تنزانيا المتحدة)، نُفذ مشروعان (برنامج تنمية القطاع الزراعي– الثروة الحيوانية/برنامج مساندة الخدمات الزراعية) لتيسير التعلم للمزارعين وتعزيز الممارسات المحسنة من خلال أنشطة بناء القدرات والتدريب. وكانت أنشطة التدريب من خلال مدارس المزارعين الحقلية التي شملت حوالي 57 نوعا مختلفا من التدريب (المناهج الدراسية). وقد وجد تقييم الأثر أن المناهج الدراسية التي ركزت على المنتجات الزراعية الرئيسية للمنطقة مثل الثروة الحيوانية كانت أكثر فعالية، ولديها إمكانات أكبر لخلق أوجه التآزر، وتوليد آثار مضاعفة على المستوى المحلي. وهذا يضمن أيضا ملاءمة التدريب واستيعابه. وعلى وجه التحديد، في حين وجدت الدراسة تحقيق عوائد أصغر على الاستثمارات المتزايدة في مدخلات المحاصيل للمشاركين في مدارس المزارعين الحقلية المنخرطين في إنتاج المحاصيل، فقد تحققت عوائد أكبر متعلقة بالثروة الحيوانية من بيع الأصول والمنتجات ومن زيادة الاستثمار في الصحة الحيوانية والأعلاف للمشاركين في مدارس المزارعين الحقلية المنخرطين في إنتاج الثروة الحيوانية.

38- وثمة جانب آخر مرتبط بنظرية قوية ومتماسكة للتغيير، ألا وهو الحاجة إلى ربط الأهداف طويلة الأجل بالنواتج قصيرة الأجل. وعلى سبيل المثال، يتطلب تحقيق التنمية المستدامة استخداما أكثر استدامة للموارد الطبيعية والذي يتطلب في بعض الحالات فترة زمنية أطول لتحقيقها. وعلى سبيل المثال، تتطلب استعادة المراعي المتدهورة ما يقرب من 20 عاما لتحقيقها، وبالتالي يلزم توفير تغذية إضافية للماشية أثناء تلك الفترة. وفي مشروع تنمية الثروة الحيوانية والمراعي في طاجيكستان، تم تطبيق خطط تناوبية، وتنفيذ استراتيجية جيدة لتحسين الثروة الحيوانية، ولكن لم يتم تنفيذ إنتاج الأعلاف من خلال توزيع البذور المخصصة بشكل كاف للتعويض عن التناوب المعمول به. وقد تُرجم هذا أيضا إلى نواتج نباتية مماثلة بين المستفيدين ومزارعي المقارنة، مما أدى إلى مكاسب صغيرة في مساحة المراعي المستعادة، وبعض التخفيضات في إنتاج الحليب. ومع ذلك، أدت تدخلات الثروة الحيوانية إلى إنتاجية أعلى في هذا المجال بفضل السلالات الأفضل، وتقنيات التربية الأكثر ملاءمة، وتوافر المياه، والخدمات البيطرية (حيث شهد المستفيدون زيادة في وزن الأغنام بنسبة 17 في المائة، ووزن الأبقار بنسبة 27 في المائة).

ثانيا، تتطلب فوائد المشاركة في الأسواق تحديدا شاملا للقيود.

39- لا يمكن أن يزيد الدخل من المبيعات والوصول إلى الأسواق بشكل عام إلا إذا تمت معالجة جميع الحواجز على طول سلسلة القيمة (مثل الإنتاج، وإضافة القيمة، والائتمان، والوصول إلى الأسواق، والمعلومات المتعلقة بالأسعار، وتحديد هوية المشتري) بطريقة مرتبطة ومنسقة. وتقدم ثلاثة من مشروعات سلاسل القيمة دليلا بهذا الصدد.

40- الأول هو مشروع الزراعة عالية القيمة في مناطق الهضاب والجبال في نيبال، حيث نجح نهج متكامل في إشراك جميع الجهات الفاعلة على طول سلسلة القيمة، مما أدى إلى آثار إيجابية بالنسبة للوصول إلى الأسواق (شهد المستفيدون زيادة بنسبة 5 إلى 6 في المائة في نواتج الوصول إلى الأسواق على مدار السنة، بالإضافة إلى مكاسب بنسبة 50 في المائة و93 في المائة في دخل المحاصيل والثروة الحيوانية على التوالي). والمثال الثاني هو في سان تومي وبرينسيبي، حيث أدى مشروعان لسلاسل القيمة (برنامج التنمية التشاركية للقطاع الزراعي لأصحاب الحيازات الصغيرة ومصايد الأسماك الحرفية، ومشروع الزراعة التجارية لأصحاب الحيازات الصغيرة) إلى زيادة الإنتاج، وتيسير إصدار الشهادات العضوية، وإقامة علاقات مع

أسواق التصدير في مجال ثلاث سلاسل قيمة، هي سلاسل قيمة الكاكاو، والبن، والفلفل. وقد أدى ذلك إلى عوائد إيجابية بشكل إجمالي يمكن تعظيمها من خلال فرص إضافة سلاسل قيمة (زادت مبيعات سلع محددة من 28.7 في المائة إلى 44.7 في المائة بالنسبة للمستفيدين بالمقارنة مع مزارعي مجموعة المقارنة). ويقدم المثال الثالث مشروع البنى الأساسية الساحلية المقاومة لتغير المناخ في بنغلاديش، والذي طور أسواقا وبنية أساسية للطرق مقاومة لتغير المناخ. وفي هذه الحالة، أدى التيسير غير الكافي للوصول إلى المدخلات المحسنة خلال موسم الأمطار إلى الحد من آثار الإنتاجية، والوصول إلى الأسواق (على سبيل المثال، ارتفعت مبيعات المحاصيل بنسبة 103 في المائة لدى المستفيدين مقارنة بمزارعي مجموعة المقارنة، إلا أن هذه الزيادة كانت مدفوعة أساسا بالمبيعات خلال موسم الجفاف). وبالمثل، شمل مشروع تعزيز إنتاج الأرز المروي (في الفلبين) مكونا بشأن التسويق لم يكن فعالا إلى حد كبير نتيجة العلاقات القائمة من قبل مع تجار المدخلات استنادا إلى الائتمان.

ثالثا، يعد تضمين تدابير احترازية لإدارة مخاطر الأحداث المتطرفة (مخاطر الطقس أو غيرها من المخاطر الطبيعية) أمرا بالغ الأهمية، ولا سيما في المناطق شديدة الضعف.

41- المشروعات التي تضع تدابير وقائية أو خططا للطوارئ في حالة الأحداث المتطرفة أكثر احتمالا لأن تحقق آثارا مستدامة. وتشمل هذه الأحداث ظواهر الطقس مثل الأعاصير، أو غيرها من المخاطر الطبيعية مثل المد الزلزالي، والانهيارات الأرضية، والزلازل، وثورات البراكين. وينبغي أن تولي المشروعات اهتماما خاصا أيضا للصدمات البطيئة الحدوث (حالات الجفاف، على سبيل المثال)، حيث إن من المحتمل أيضا أن تؤثر هذه سلبا على النواتج الإنمائية.

42- ويوفر مشروعان للري أدلة على هذا الادعاء. الأول هو مشروع تعزيز إنتاج الأرز المروي في الفلبين، حيث لم تُلاحظ أي آثار في منطقة واحدة (من أصل ثلاثة) هي الأكثر تضررا من إعصار هائل. ويبدو أن الإعصار قد خفف من الفوائد بسبب تعطل إدارة استثمارات مشروعات الري ومرافق تخزين البذور. وهكذا، كانت آثار المشروع صامتة في هذه المنطقة، ولكن قابلة للقياس في المنطقتين الأخريين (حيث حدثت زيادات بنسبة 8 إلى 13 في المائة في غلات الأرز، و11 في المائة في الدخل). والمثال الثاني هو مشروع برنامج التنمية التشاركية للري على نطاق صغير (إثيوبيا) الذي وفر الري على نطاق صغير. وفي هذا السياق الزراعي المناخي الصعب للبلد، كان الري بمثابة استراتيجية فعالة لإدارة المخاطر في وجه الصدمات المرتبطة بالجفاف (في موسم الجفاف، شهد المستفيدون زيادة بنسبة 51 في المائة في غلال الحبوب، وزيادة بنسبة 175 في المائة في المشاركة في الأسواق).

43- ولم تولد مبادرة تقييم الأثر دروسا مستفادة بشأن تصميم وتنفيذ المشروعات وحسب، بل أثمرت دروسا حول عمليات تقييم الأثر أيضا، والتي ترد في الملحق الثاني.

سادسا- الآثار المؤسسية: التقديرات والتوقعات

44- على النحو الوارد في إطار الفعالية الإنمائية، يُجرى الإبلاغ المؤسسي عن الآثار باستخدام توقعات بشأن الحافظة. ويرد أدناه موجز الخطوات الرئيسية لتنفيذ التوقعات ويرد وصف لها في الملحق الأول:

(1) تحديد عينة ممثلة للمشروعات المنجزة خلال فترة التجديد العاشر لموارد الصندوق لتكوين أساس التوقعات؛

(2) إجراء تحليل لاحق وتقدير الآثار على مستوى المشروعات الإفرادية؛

(3) تجميع الآثار على مستوى المشروعات لتحديد الآثار المؤسسية؛

(4) إجراء التوقعات لتحديد المستفيدين المقررين المتأثرين عبر حافظة المشروعات المنجزة خلال فترة التجديد العاشر لموارد الصندوق.

النتائج: الآثار الإجمالية

45- توفر الخطوة (3) تقديرات للآثار الإجمالية المبلغ عنها بالنسب المئوية. ويبين ذلك ما إذا كان المستفيدون من الصندوق أفضل حالا، في المتوسط، من مزارعي المقارنة.

46- وعلى المستوى العالمي، كان المستفيدون المشمولون بالتحليل كجزء من تقييمات أثر التجديد العاشر لموارد الصندوق أفضل حالا عند مقارنتهم بمجموعة المقارنة أو مجموعة المراقبة. وكان أقوى أثر من حيث الفوائد التي حققها سكان الريف في المشاركة في السوق. ويبين الشكل 3 متوسط الأثر إلى جانب مجموعة النتائج.[11]

47- وفيما يتعلق بالإنتاج (الهدف الاستراتيجي 1)، كان الأثر الإجمالي الكلي إيجابي وكبير، ويشير إلى أن الإنتاج زاد بنسبة 44 في المائة للمستفيدين مقارنة بمزارعي المقارنة. وهذا الأثر الإجمالي إيجابي وكبير.

48- وفيما يتعلق بالوصول إلى الأسواق (الهدف الاستراتيجي 2)، الذي يقاس في الغالب بمؤشرات مثل قيمة المبيعات، فإن الأثر الكلي إيجابي وكبير أيضا: زاد الوصول إلى الأسواق بنسبة 76 في المائة بالنسبة للمستفيدين مقارنة بمجموعة المقارنة.

49- وفيما يتعلق بالصمود (الهدف الاستراتيجي 3)، الذي يقاس بمؤشرات مشتركة مرتبطة بالقدرة على مواجهة الصدمات وتنويع المحاصيل والدخل، كانت النتائج إيجابية وكبيرة أيضا، وتشير إلى أن المستفيدين أكثر قدرة على الصمود بنسبة 13 في المائة من نظرائهم.

50- وفيما يتعلق بالحراك الاقتصادي، الذي يُعرّف بأنه الزيادات في مؤشرات الدخل و/أو الأصول، تُظهر النتائج أن الحراك الاقتصادي للمستفيدين من الصندوق زاد بنسبة 74 في المائة مقارنة بمزارعي المقارنة. وهذه النتيجة ذات دلالة إحصائية أيضا.

[11] يبين الشكل 3 تقديرات الأثر، إلى جانب الحد الأعلى والأدنى لمستوى ثقة نسبته 95 في المائة.

الشكل 3

الآثار الإجمالية للتجديد العاشر لموارد الصندوق على الأهداف الاستراتيجية والغاية الشاملة

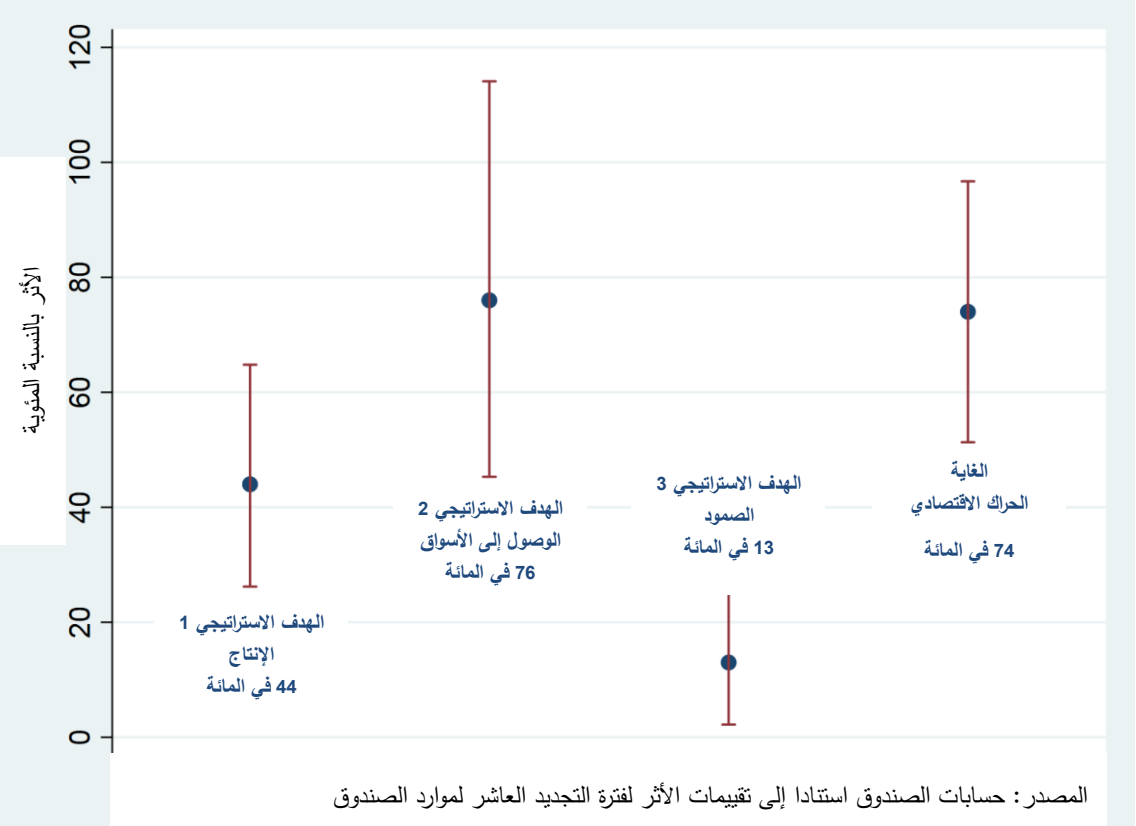

المصدر: حسابات الصندوق استنادا إلى تقييمات الأثر لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق

النتائج: التوقعات والمقارنة بالأهداف

51- يعرض الشكل 4 توقعات للمستفيدين المتأثرين، إلى جانب مقارنة بالأهداف المشار إليها من قبل في الشكل 1. وبالنسبة للخطوة (4)، (الفقرة 44)، كان عدد المستفيدين المتوقعين الذين استفادوا من تحسن الحراك الاقتصادي قدره 62 مليون؛ ومن تحسن الإنتاج 47 مليون؛ ومن زيادة الوصول إلى الأسواق 50 مليون؛ ومن زيادة الصمود 26 مليون.

52- ومقارنة بالأهداف المقدرة لإطار إدارة النتائج في التجديد العاشر لموارد الصندوق، الذي أشار إلى أنه من المتوقع أن يحقق 40 مليون شخص حراكا اقتصاديا كبيرا، وأن يزيد 43 مليون شخص إنتاجهم بشكل كبير، وأن تزيد إمكانية وصول 42 مليون شخص إلى الأسواق، وأن يتمتع 22 مليون شخص بقدر أكبر من الصمود، كانت توقعات الأثر المؤسسي مواتية، وتم تجاوز جميع الأهداف الاستراتيجية (الشكل 4).

النتائج الكلية

53- تظهر نتائج الأثر المؤسسي للتجديد العاشر للموارد أن الصندوق يحقق أهدافه الاستراتيجية وغايته ويتجاوزها لجميع الأهداف المتفق عليها في إطار إدارة النتائج للتجديد العاشر لموارد الصندوق. وتبين النتائج أيضا أن استثمارات الصندوق في سكان الريف تمكّنهم من التغلب على الفقر وتحقيق الأمن الغذائي من خلال سبل عيش مجزية ومستدامة وصامدة. ولدى أداء مهمته الرئيسية، يؤدي الصندوق دورا حاسما في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما فيما يتعلق بالغايتين 3 و4 من هدف التنمية المستدامة 2.

54- وهذا لا يعني ألا يقوم الصندوق بأي عمل لتحسين مشروعاته ونهجه الشامل: فقد أبرزت تقارير أخرى مشاكل تتعلق بالكفاءة والاستدامة، على سبيل المثال. غير أن النتائج تبين أنه حتى مع هذه المشاكل، فإن الصندوق يحقق أثرا.

الشكل 4

آثار التجديد العاشر لموارد الصندوق على المستفيدين الفعليين (بالملايين)

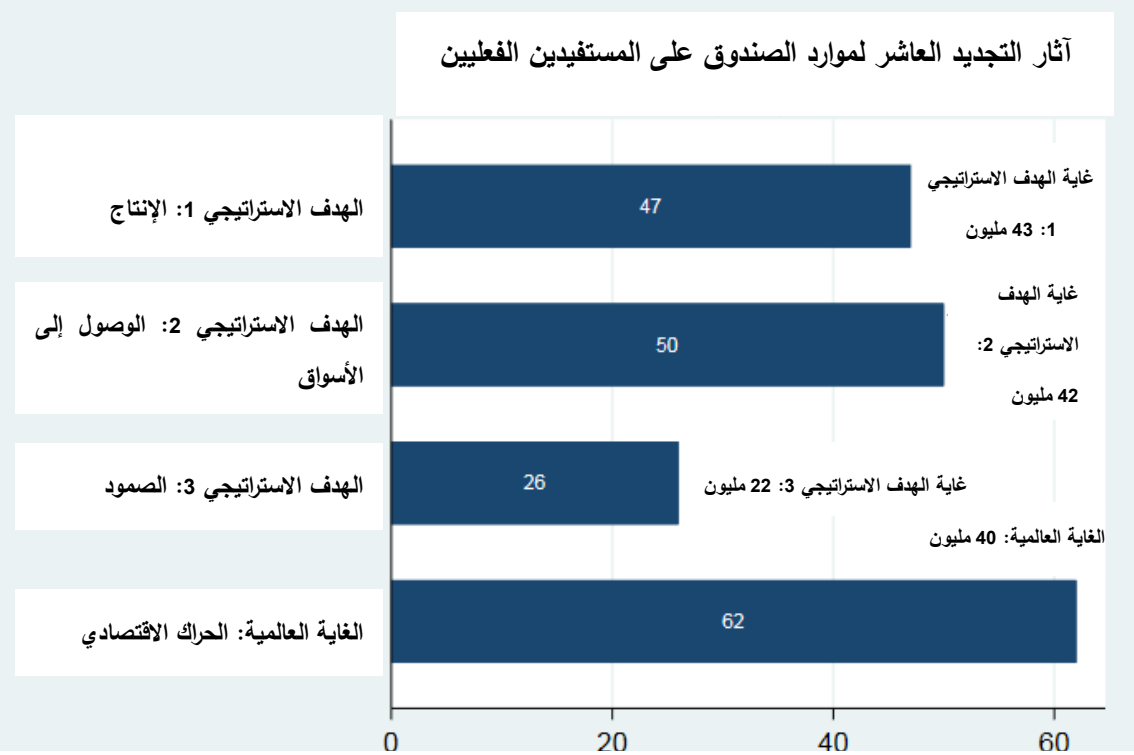

المصدر: حسابات الصندوق استنادا إلى تقييمات الأثر لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق

سابعا – الاستنتاجات

55- لقد وفّرت تقييمات الأثر لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق إمكانات تعلم كبيرة، وفعّلت إطار الفعالية الإنمائية. وخلال التجديد العاشر لموارد الصندوق، نفذ الصندوق بنجاح منهجية تقييم الأثر، وأحرز المزيد من التقدم تجاه خلق ثقافة قائمة على الأدلة. والملاحظ أن تنظيم دورة إنتاج تقييم الأثر الشامل ولدت نتائج متسقة تعتبر مناسبة لتقدير الآثار المؤسسية.

56- تمثل تقييمات الأثر تحولا من التركيز الضيق على المساءلة، السمة الأبرز خلال التجديد التاسع لموارد الصندوق، إلى التركيز على التعلم حيث تكون نتائج تقييمات الأثر ذات صلة بالسياسات، وبالتالي لديها إمكانية تحسين الفعالية الإنمائية، والكفاءة، والملاءمة الشاملة لعمليات الصندوق.

57- وفيما يتعلق بالآثار المؤسسية عبر الأهداف الاستراتيجية، تعتبر النتائج إيجابية ولا سيما في مجال الإنتاج، والوصول إلى الأسواق، وكذلك بالنسبة للغاية الشاملة المتمثلة في تحسين الحراك الاقتصادي للمستفيدين.

وتبين هذه النتائج أيضا أن استثمارات الصندوق أسهمت في الغايتين 3 و4 من هدف التنمية المستدامة 2. وتُبرز الدروس المستفادة من تقييمات الأثر لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق كيف أن نظرية التغيير القوية تبقى العنصر الأساسي الذي يضمن التماسك الداخلي والنجاح للمشروعات. وبشكل إجمالي، يمكن ترجمة تقييمات الأثر لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق إلى تحسينات برامجية تستنير بها قرارات السياسات على مختلف مستويات أصحاب المصلحة.

58- وسيتم تطبيق الدروس المستفادة بشأن تنفيذ عملية تقييم الأثر التي توفرت خلال فترة التجديد العاشر لموارد الصندوق في فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق. وبالإضافة إلى ذلك، سيركز التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق على سد الفجوة بين العمل التحليلي والسياسات عن طريق تعزيز التعاون داخل الصندوق، وبناء قدرات أصحاب المصلحة في مفاهيم وممارسات تقييم الأثر.

نهج قياس الأثر على مستوى المشروعات والمستوى المؤسسي لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق

1- يُجري الصندوق تقييمات الأثر على مستوى المشروعات على مجموعة مختارة من المشروعات (15 في المائة) التي تمثل الحافظة كوسيلة لقياس الأثر المؤسسي. وهذا يتطلب منهجية يمكنها إسناد أثر الصندوق على المستوى المؤسسي، كأن يتم توفير تقدير للأثر الإجمالي للمؤشرات المؤسسية التي تم وضعها في الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2016–2025. والنهج المستخدم منهجي، وشامل، وشفاف.

2- ويحدد إطار الفعالية الإنمائية للصندوق المعايير الرئيسية لاختيار المشروعات التي ستخضع لتقييم للأثر: (1) القدرة على تعلم الدروس؛ (2) إمكانية القيام بتقييم أثر علمي دقيق؛ (3) التبني من قبل الحكومة والصندوق؛ (4) قدرة المشروع على تمثيل حافظة الصندوق. وهذا المعيار الأخير أساسي لضمان أن يكون الاختيار ممثلا للحافظة. وأدرج معيار اختيار إضافي: ملاءمة تقييم الأثر للمراحل اللاحقة من المشروع. وكان المنطق وراء ذلك أن العامل الرئيسي لتقييم الأثر، بالإضافة إلى المساءلة، هو التعلم؛ وأن التعلم ينبغي أن يثري تصميم المشروعات الجديدة في نفس البلد أو في أي مكان آخر، مما يوفر سلعة عامة لواضعي السياسات.

3- وتم الاختيار الفعلي للمشروعات من أجل تقييم الأثر بطريقة تشاركية مع الشُعب الإقليمية في الصندوق، والتي وفرت قائمة بالمشروعات المناسبة للإدراج استنادا إلى المعايير المحددة. وبعد ذلك، تم إجراء عملية لتحديد ما إذا كانت المشروعات قابلة للتنفيذ بالتشاور مع الشُعب الإقليمية، والمديرين القطريين المعنيين.

4- وصمّم نهج تقييمات الأثر على مستوى المشروعات الإفرادية لضمان الإسناد، أي القدرة على الادعاء بأن الأثر على مؤشر رئيسي عالي المستوى هو نتيجة لاستثمار معين. والإسناد يتطلب إنشاء حالة افتراضية معقولة تسمح بمقارنة ما كان يمكن أن يحدث في حالة عدم وجود تدخل.

5- ويوضح الشكل 5 أدناه مفهوم الإسناد. وأن نسأل "ما هو أثر مشروع يدعمه الصندوق" هو في الواقع أن نسأل: "كيف تختلف نواتج المستفيدين في ظل مشروع الصندوق عما كان من الممكن أن تكون عليه في غياب المشروع؟" ويسمى هذ الناتج الذي كان سيحصل لو لم تستهدف المجموعة من قبل المشروع "الناتج الافتراضي".

6- وللحصول على أثر مشروع للصندوق على مجموعة من الأفراد (مجموعة المعالجة)، تتم مقارنتها بمجموعة مماثلة من الأفراد الذين لم يتعرضوا للمشروع (مجموعة الضبط أو المقارنة). ولكن لكي يكون هذا نهجا صالحا، يتعين على المرء أن يضمن أن تكون نواتج الأفراد الذين لم يتعرضوا للمشروع (مجموعة الضبط) هي نفسها، في المتوسط، مثل النواتج التي كان سيشهدها الأفراد الذين استفادوا من المشروع (مجموعة المعالجة)، لو أنهم لم يتلقوا ذلك المشروع. وهذا هو التحدي الرئيسي لتقييمات الأثر.

7- ولإسناد أثر المشروعات، تم وضع أساليب لجمع البيانات، والتحليل الإحصائي التكميلي. وقد استخدمت هذه الأساليب – وهي الجمع الدقيق للبيانات اللاحقة لمجموعات المعالجة والضبط، والنُهج غير التجريبية في تحليل البيانات – في تقييمات الأثر لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق. وقد سمحت الرقابة الدقيقة للجودة

التي وضعت خلال فترة التجديد العاشر للموارد للصندوق بأن ينشئ حالات افتراضية صالحة، ويحسب تقديرات الأثر الموثوقة.

الشكل 5

التمثيل التخطيطي للإسناد

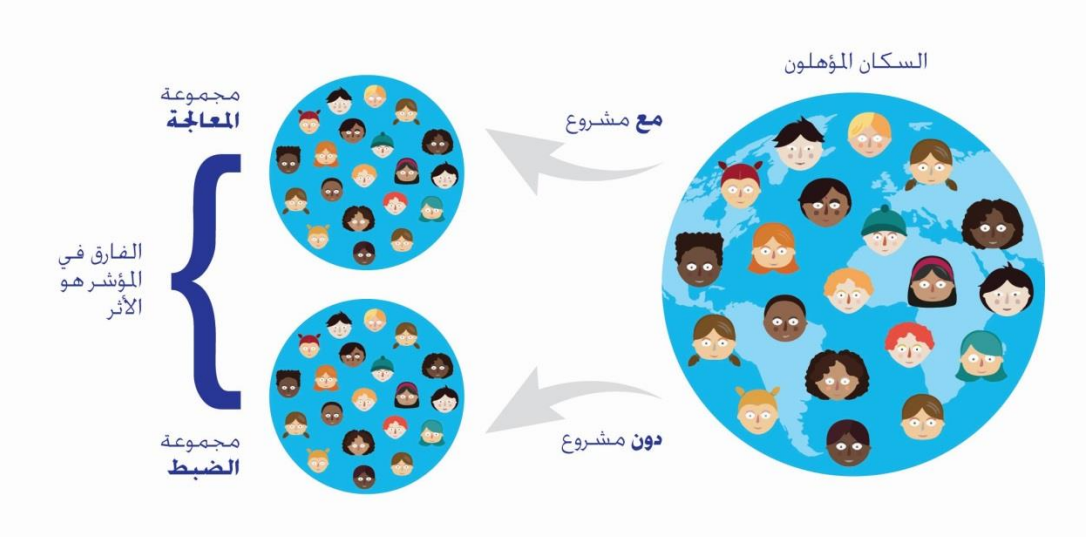

8- وإلى جانب متغيرات أخرى، حددت تقييمات الأثر على مستوى المشروعات أثر المشروع على المؤشرات الرئيسية في إطار قياس النتائج لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق (الحراك الاقتصادي، والإنتاج، والوصول إلى الأسواق، والصمود). ومن ثمّ يتعين تجميع هذه المؤشرات للحصول على تقديرات الأثر على المستوى المؤسسي.

9- وفيما يتعلق بالأثر على المستوى المؤسسي، تتألف منهجية تقدير الأثر المؤسسي من سمتين: التجميع والتوقعات. والتجميع هو العملية التي يتم بموجبها تجميع نتائج تقييمات الأثر على مستوى المشروعات عبر الدراسات (عبر التحليل الجامع) لإنشاء متوسط الآثار عبر تلك المشروعات. وعلى سبيل المثال، كم يزيد مشروع للصندوق من الإنتاج في المتوسط؟ وتشير التوقعات إلى النهج الذي يسمح للمرء باستقراء هذا الأثر على حافظة الصندوق بأكملها للحصول على تقييم لعدد الأشخاص الذين استفادوا من استثمارات الصندوق. وعلى سبيل المثال، وبالنظر إلى متوسط الأثر، كم من الأشخاص الذين شهدوا زيادات كبيرة في الإنتاج كنتيجة لاستثمارات الصندوق؟ ويعرض الشكل 6 أدناه هذا النهج الشامل بشكل مرئي.

10- وبينما يتطلب التجميع استكمال جميع تقييمات الأثر على مستوى المشروعات، تتطلب التوقعات بيانات مفصلة عن عدد المستفيدين الفعليين من مشروعات الصندوق للفترة المشمولة. ويتم الإبلاغ عن هذه البيانات في تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق، وبالتالي سيتم إجراء التوقعات إلى جانب الإبلاغ في تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق.

الشكل 6

نهج الصندوق في قياس الأثر

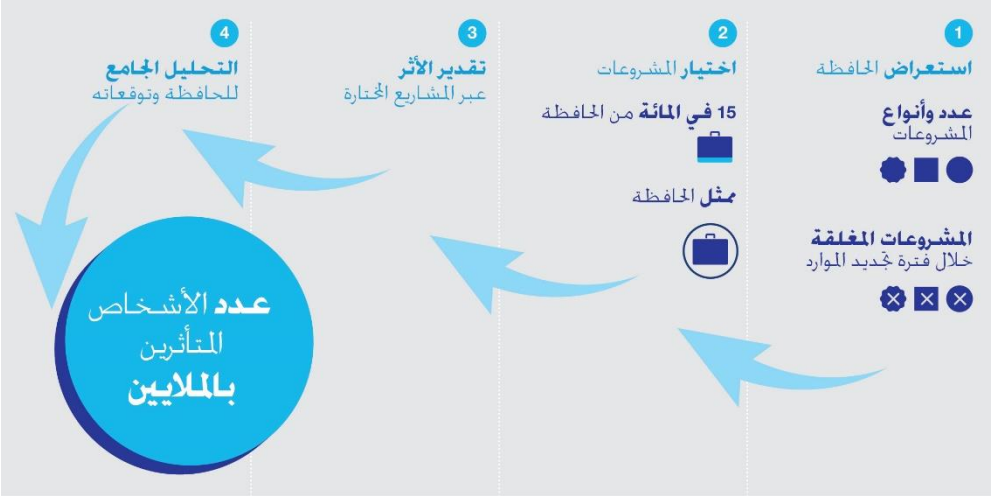

11- وباختصار، يمكن تحديد الخطوات الرئيسية لإعداد التوقعات على النحو التالي:

(1) تحديد عينة ممثلة للمشروعات التي أنجزت خلال فترة التجديد العاشر لموارد الصندوق لتشكيل أساس التوقع؛

(2) إجراء تحليل لاحق وتقدير آثار المشروعات الإفرادية؛

(3) تجميع الآثار على مستوى المشروعات لتحديد الآثار المؤسسية؛

(4) إجراء التوقعات لتحديد المستفيدين المقررين المتأثرين عبر حافظة المشروعات المنجزة خلال التجديد العاشر لموارد الصندوق.

12- وتتمثل الخطوة الأولى في تحديد عينة من دراسات تقييم الأثر لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق (15 في المائة) تكون ممثلة لحافظة المشروعات المنجزة خلال فترة تجديد الموارد هذه. واختيرت 17 دراسة بالتعاون مع الشعب الإقليمية استنادا إلى المعايير الخمسة المذكورة أعلاه (الفقرة 2)، وهي:

(1) القدرة على تعلم الدروس؛

(2) إمكانية القيام بتقييم الأثر وقابليته للتقييم؛

(3) التبني من قبل الحكومة والصندوق؛

(4) تمثيل الحافظة؛

(5) أهمية تقييم الأثر للمشروعات اللاحقة أو مشروعات المرحلة الثانية.

13- وتنطوي الخطوة الثانية على تقدير آثار المشروعات الإفرادية باستخدام تقييمات دقيقة لاحقة للأثر. وتتضمن هذه المنهجية مقارنة النتائج المحددة التي يحققها المستفيدون من مشروع الصندوق (مجموعة المعالجة) بنتائج مجموعة مماثلة في جميع جوانب مجموعة المعالجة (مجموعة المقارنة/الضبط) ولكنهم لم يكونوا

مستفيدين من المشروع. وتوفر مجموعة المقارنة معلومات عما كان يمكن أن يحدث للمستفيدين لو لم يتعرضوا للمشروع، أي الحالة الافتراضية. وجرى حساب جميع النتائج ذات الصلة بوصفها مؤشرات بديلة للأهداف الاستراتيجية للصندوق وغايته الشاملة.

14- وتتمثل الخطوة الثالثة في تجميع الآثار على مستوى المشروعات. وتنتقل هذه الخطوة من الأثر الفردي على مستوى المشروع إلى الأثر المؤسسي أو الإجمالي. وجرى التجميع من خلال التحليل الجامع، وهو أسلوب إحصائي يسمح بالحصول على تقدير (مجمَّع/مؤسسي) موجز باستخدام تقديرات أثر المشروعات الإفرادية.[12] وبعد تجميعها، تم حساب الآثار المؤسسية كتغيرات بالنسبة المئوية على مجموعة المقارنة لكل هدف استراتيجي، وخاصة الإنتاج، والوصول إلى الأسواق أو المشاركة، والصمود، وللغاية الشاملة للصندوق المتمثلة في زيادة الحراك الاقتصادي.

15- ويُفسّر الأثر المؤسسي على أنه التغير في المكاسب بالنسبة المئوية في كل هدف من الأهداف الاستراتيجية للصندوق وغايته الشاملة. ولترجمة هذه المعلومات إلى عدد المستفيدين الذين استفادوا من مشروعات الصندوق الاستثمارية، هناك حاجة إلى وضع افتراضات بشأن التوزيع لاستقراء التقديرات المؤسسية لمجموع المستفيدين في الحافظة. ويمكن استمداد المعلومات المتعلقة بعدد المستفيدين من وثائق المشروعات التي تنتمي لحافظة التجديد العاشر لموارد الصندوق.

16- ويشتمل مجموع التوقعات في التجديد العاشر لموارد الصندوق على 107 مشروعات، ويُعرّف بأنه إجمالي عدد المشروعات المنجزة خلال فترة تجديد الموارد (2016–2018).[13]

17- ونظرا لأن التوقعات تتطلب تقديرات للمستفيدين الذين تم الوصول إليهم عبر المجموع بأسره، فقد تمثل التحدي الإضافي في تجميع عدد المستفيدين للحافظة بأكملها. ويتم حساب المستفيدين المتوقعين المتأثرين على أساس عدد المستفيدين الفعليين[14] الذين ينتمون إلى مجموع المشروعات البالغ 107 مشروعات. ويصل عدد هؤلاء المستفيدين إلى حوالي 65.3 مليون مستفيد.

18- وتتمثل الخطوة الرابعة في الحساب الفعلي للآثار المتوقعة عبر الأهداف الاستراتيجية. وتحقيقا لهذه الغاية، تم استقراء متوسط الآثار المؤسسية لإجمالي عدد المستفيدين الذين ينتمون إلى مجموع الحافظة للحصول على العدد الإجمالي للأفراد المتوقع استفادتهم.

19- ويرتكز الاستقراء على افتراضين رئيسيين. ويتعلق أحدهما بتوزيع الآثار حيث يكون الافتراض هو أن الآثار المؤسسية موزعة توزيعا طبيعيا بمتوسطات وأخطاء معيارية مقابلة لتلك المقدرة تجريبيا عند الحصول على تقديرات إجمالية للأثر الكلي من دراسات الأثر السبع عشرة التي تغطي 19 مشروعا (أي ما يعادل 18 في المائة من المجموع).

[12] تم تقدير الآثار المؤسسية باستخدام معدلات الرد، ومقياس حجم أثر التحليل الجامع. ويمكن تعريف معدلات الرد على أنها التغير بالنسبة المئوية مقابل مجموعة المقارنة.

[13] يشتمل المجموع الذي يضم 107 مشروعات على ثمانية مشروعات تاريخ إنجازها في فترة التجديد التاسع أو الحادي عشر لموارد الصندوق. وبالتالي، فإن بعض من هذه كانت تقييمات أثر مُرحّلة من فترة التجديد التاسع لموارد الصندوق.

[14] استُمدت تقديرات المستفيدين الفعليين من نظامين رئيسيين: نظام إدارة النتائج التشغيلية، وهو النظام الجديد الذي لا يحتوي إلا على المشروعات التي انتقلت من النظام القديم وتحققت من صحتها شعبة السياسات والنتائج التشغيلية (49 مشروعا)؛ ونظام إدارة النتائج والأثر القديم، الذي استُمدت منه التقديرات المتبقية.

20- والافتراض الثاني يتعلق بتحديد معنى الفائدة من حيث تجاوز عتبة معينة. ويمكن الحصول على العدد المتوقع من المستفيدين المتأثرين باستثمارات الصندوق عن طريق تحديد عتبة لا تقل عن 20 في المائة لمكاسب الأثر. وباستخدام تقديرات عن الآثار الإجمالية والمعرفة بالحافظة، يمكن بعد ذلك الحصول على العدد المتوقع للمستفيدين الذين يستفيدون فوق عتبة قدرها 20 في المائة.

21- وباختصار، يتم الحصول على المستفيدين المتوقعين المتأثرين عن طريق رسم عشوائي للتوزيع الطبيعي للآثار بمتوسطات وأخطاء معيارية متمركزة حول تلك المقدرة تجريبيا من توزيعات الأثر الإجمالية، وبالتالي بافتراض أن الفوائد موزعة عشوائيا وطبيعيا وتتجاوز عتبة محددة.

الدروس المستفادة بشأن عملية تقييم الأثر لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق

1- برز عدد من الدروس والتحديات من مبادرة الصندوق لتقييم الأثر والتي تتعلق بالنهج الشامل والعملية. وتتمثل أبرز التحديات التي تمت مواجهتها في القضايا التالية: الجدول الزمني لتقييم الأثر، والمعلومات على مستوى المشروعات، والتخطيط المسبق لتقييم الأثر، وتأييد وتوافق فرق المشروعات، والموارد المالية.

2- وفي البداية، تمت مواجهة عدد من التحديات في اختيار المشروعات التي ستخضع لعمليات تقييم الأثر، ولا سيما فيما يتعلق بتقييمات الأثر اللاحقة. وبشكل عام، يجب تقديم تقارير إنجاز المشروعات في غضون ستة أشهر من تاريخ إنجاز المشروعات. والجدول الزمني لإجراء تقييمات الأثر اللاحقة هو في المتوسط من 8 إلى 12 شهرا، اعتمادا على الموسم الزراعي في البلد. ونظرا لأن اختيار تقييمات الأثر اللاحقة لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق لم يأخذ دائما في الحسبان هذين الجدولين الزمنيين المتعارضين، ينبغي اختيار المشروعات التي ستُعتبر مرشحة لتقييمات الأثر اللاحقة في المستقبل قبل 1-1.5 سنة على الأقل من تاريخ الإنجاز. والغرض من هذا أساسا هو ضمان إمكانية دمج نتائج تقييمات الأثر في تقارير إنجاز المشروعات للتحقق من صحة النتائج مع الفرق القطرية وموظفي المشروعات، ولكي يُسترشد بها في تصميم وتنفيذ المشروعات في المستقبل.

3- وثانيا، يُعد تأييد أصحاب المصلحة – أي مشاركة المديرين القطريين، والدعم المقدم من وحدة إدارة المشروع طوال دورة تقييم الأثر – أمرا بالغ الأهمية. وبينما يحاول الصندوق إجراء تقييم للأثر مع الحد الأدنى من العمل الإضافي المطلوب من المديرين القطريين، فإن دعمهم، ولا سيما في التفاعل مع وحدة إدارة المشروع، ذو أهمية حاسمة سواء لضمان طرح الأسئلة الصحيحة في تقييم الأثر، أو للتأكد من تصميم خطة تقييم الأثر بشكل صحيح. وهذا التأييد ضروري للحصول على الاستجابة والتعاون في الوقت المناسب، والحصول على البيانات والمعلومات الثانوية المتاحة، وكذلك في إعداد وتنفيذ أنشطة تقييمات الأثر بدءا من أخذ العينات، ومتابعة بتحديد الشركات المحتملة لجمع البيانات، وتحديد جهات الاتصال على المستوى القطري لجمع البيانات.

4- وثالثا، المعلومات غير الكافية وغير الدقيقة عن مكونات المشروعات أو التدخلات، سواء من حيث الوثائق، والبيانات الموجودة لرصد وتقييم المشروعات، تخلق صعوبة في تصميم تقييمات الأثر. وفي حين أن التفاصيل عن مكونات المشروعات أو التدخلات في تقارير تصميم المشروعات شاملة، إلا أنه قد يمكن تنفيذ بعض مكونات المشروعات أو التدخلات بطرق مختلفة تماما (أو في بعض الحالات التخلي عنها) بعد دخول المشروعات حيز التنفيذ. وبيانات ووثائق الرصد والتقييم غير الكافية وغير المتسقة لتسجيل هذه التغييرات تجعل تصميم تقييمات الأثر صعبا للغاية. وعلى الرغم من هذه التحديات، تم خلال تقييمات الأثر لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق التأسيس لجمع بيانات إضافية على مستوى المشروعات لكي يسترشد بها تصميم تقييم الأثر عندما يكون ذلك ملائما وحسب الاقتضاء. وكانت عملية جمع البيانات الإضافية هذه عبارة عن عملية مسح شاملة لتحديد مواقع المشروع بدقة، والحصول على قوائم الأسر والمجتمعات المحلية المستفيدة، والحصول على الجدول الزمني الفعلي لبدء المشروع، وتحديد استراتيجية الاستهداف في المشروع بدقة، وفهم أنواع الأنشطة المنفذة أو المقدمة في كل موقع من مواقع المشروع. وقد أضاف هذا النشاط فترة شهرين إلى ثلاثة أشهر إضافية لدورة الإنتاج العادية لتقييم الأثر. وكسبيل بديل، يتمثل الحل في

الانخراط النشط مع الفرق القطرية وموظفي المشروعات لإبلاغهم بالتغييرات المحتملة في تفاصيل تنفيذ المشروع فيما يتعلق بالاستهلال.

5- ورابعا، وفيما يتعلق بتقييمات الأثر المسبقة لمشروعات الصندوق، ففي حين أن هناك قيمة مضافة واضحة في تقديم مدخلات لوضع نظرية التغيير، وللمساعدة في تصميم استراتيجية استهداف قوية، إلا أنه ثبت أن تصميم مجموعة المعالجة والضبط صعب، وكذلك التخطيط لجدول جمع البيانات. وتدور التحديات حول (1) الافتقار إلى تحديد واضح للمستفيدين من المشروع؛ (2) صعوبة الحفاظ على استراتيجية التحديد المقترحة لتقييم الأثر طوال تنفيذ المشروع؛ (3) عدم التركيز على النتائج الرئيسية عندما تكون المشروعات معقدة للغاية؛ (4) جدول زمني لتنفيذ المشروع دون إطار زمني كامل لبدء وتنفيذ المشروع. كما تشكل معدلات الصرف البطيئة أيضا تحديات لبدء المشروع على الرغم من إمكانية تأجيل خطوط الأساس وفقا لذلك. وعند اختيار تقييمات الأثر المسبقة، كان الصندوق يعمل مع الفرق القطرية وموظفي المشروعات لتوضيح خصائص تقييمات الأثر المسبقة لضمان أنه يمكن إجراء عمليات مسح خط الأساس والمتابعة في ضوء الإطار الزمني للمشروع.

موجز لتقييمات الأثر على فرادى البلدان لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق

1- في **بنغلاديش، تمثل هدف مشروع البنى الأساسية الساحلية المقاومة لتغير المناخ** في تحسين ربط الأسر النائية والفقيرة في جنوب غرب البلد عن طريق جعل الأسواق المجتمعية أكثر صمودا تجاه الفيضانات، وتحسين مرافقها وإدارتها، وبناء طرق مقاومة للفيضانات تربط هذه الأسواق. كما استهدف المشروع تمكين النساء من خلال توفير فرص العمل والتدريب من خلال الجمعيات المتعاقدة مع العمال. ووُجد أثر إيجابي على إجمالي دخل الأسرة، وعلى الدخل من مبيعات المحاصيل في كل من موسم الجفاف وموسم الرياح الموسمية. وأظهرت النتائج أنه على الرغم من عدم زيادة الإنتاجية الزراعية للمستفيدين، إلا أنه بفضل تحسين الوصول إلى الأسواق، كان احتمال بيعهم في السوق أكثر بنسبة 11 في المائة من بيعهم في مكان سكنهم أو عند بوابة المزرعة، وباعوا نسبة 5 في المائة أكثر من حصادهم، وكانوا أكثر احتمالا بنسبة 8 في المائة لأن يزرعوا المحاصيل عالية القيمة، وبالتالي زادوا من دخلهم الزراعي. وبالنسبة للعينة الكاملة، كان الأثر على دخل مبيعات المحاصيل 104 في المائة، وارتفع إلى 108 في المائة للأسر التي تقع ضمن مسافة كيلومتر واحد من السوق. كما حسّن المشروع إجمالي دخل الأسرة بنسبة 11 في المائة. وعندما يتم تقسيم العينة بين الأسر الزراعية وغير الزراعية، يرتفع أثر دخل الأسر الزراعية إلى 16 في المائة، في حين أنه ليس مهما بالنسبة للأسر غير الزراعية. وهذا يشير إلى أن تحسين المشروع للسوق والطرق لم يحسّن فرص توليد الدخل غير الزراعي لهذه الأسر. وكان الأثر على الدخل أكبر بالنسبة للأسر البعيدة عن طرق الوصل، والتي هي أكثر فقرا من تلك التي تعيش على مسافة أقرب من الطرق.

2- وكان هدف **مشروع التنمية الزراعية المتكاملة في غانكسي** زيادة دخل الأسرة الريفية للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في **الصين** من خلال التحسينات في البنية الأساسية المجتمعية، والإنتاج الزراعي، ودعم التسويق. ووجد تقييم الأثر أن غلات وقيمة إنتاج محصول الفاكهة ارتفعت بنسبة 19 في المائة و29 في المائة، على التوالي. وحقق المستفيدون من المشروع أيضا وفورات أعلى بنسبة 40 في المائة عن غير المستفيدين، وحسّنوا ملكية الأصول. وكانت الآثار قوية بشكل خاص بين الأسر التي استفادت من الإنتاج الزراعي ودعم التسويق، إلى جانب تحسين البنية الأساسية.

3- وكان الهدف الرئيسي **لمشروع الزراعة عالية القيمة في مناطق الهضاب والجبال في نيبال** هو الحد من الفقر الريفي، وتحسين الأمن الغذائي من خلال تعزيز سلاسل القيمة للسلع الزراعية عالية القيمة في مناطق الهضاب والجبال في نيبال. وتظهر النتائج كيف كان المشروع ناجحا في زيادة الحراك الاقتصادي للمستفيدين منه. وعلى وجه التحديد، شهدت أسر المستفيدين زيادة في الدخل السنوي تربو على 37 في المائة في الاثني عشر شهرا السابقة لزمن جمع البيانات، مما يعادل زيادة بقيمة 500 دولار أمريكي تقريبا في السنة، والمدفوعة أساسا بارتفاع الدخل من المحاصيل والدخل من الإنتاج الحيواني بنسبة 50 في المائة و93 في المائة، على التوالي. وزادت أسر المستفيدين أيضا من ملكيتها للأصول المعمرة، والأصول المنتجة، والأصول الحيوانية بنسبة 10 في المائة، و7 في المائة، و9 في المائة، على التوالي. كما حسّن المشروع من فرص الوصول إلى الأسواق، مع احتمال أكبر بنسبة 5 في المائة بأن يبيع المستفيدون منتجاتهم لتاجر خلال موسم الأمطار، و6 في المائة خلال موسم الجفاف.

4- وفي **الفلبين**، صُمم **مشروع تعزيز إنتاج الأرز المروي** لتحسين إنتاجية الأرز، وسبل عيش أصحاب الحيازات الصغيرة في ثلاثة من أقاليم الفلبين. وعزز المشروع البنية الأساسية للري بالقنوات لنظم الري الجماعية، وبناء قدرات رابطات الري التي تدير نظم الري الجماعية، وحسّن معلومات السوق، وشجع البيع الجماعي للأرز، ووفر مدارس المزارعين الحقلية الخاصة بالأرز، وعزز مخزونات بذور الأرز للطوارئ. وتظهر النتائج كيف أدى تحسين إيصال المياه إلى زيادة إنتاجية الأرز بنسبة 13 في المائة في الإقليم السادس، وزيادة بنسبة 8 في المائة في الإقليم العاشر. ولم يؤد ذلك إلى زيادة إنتاجية الأرز في الإقليم الثامن بسبب الأضرار التي ألحقها بالإقليم إعصار هايان الكبير. وقد أدت زيادة الغلة إلى زيادة كبيرة في إيرادات بيع الأرز في الإقليم العاشر، ولكن ليس في الإقليم السادس. وكان للمشروع أثر كبير على إيرادات بيع الأرز لحزم أسفل المجرى، ولكن على عكس أثر الغلة، كان الأثر على الإيرادات أعلى بالنسبة لحزم أعلى ومنتصف المجرى. وحسّن المشروع الحراك الاقتصادي للمستفيدين من خلال زيادة دخل الأسرة بنسبة 11 في المائة بشكل عام. والمثير للدهشة أن هذا الأثر كان أكبر في الإقليم السادس منه في الإقليم العاشر. ويعزى هذا الفارق إلى تضييق التركيز على سبل العيش على إنتاج الأرز في الإقليم العاشر، وزيادة كبيرة في الدخل المتعلق بالثروة الحيوانية في الإقليم السادس. ومن حيث الآثار التغذوية، زاد التنوع الغذائي للأسر المستفيدة بشكل ملحوظ، وكذلك استهلاكها للحوم والبيض، والذي قد يكون مرتبطا بزيادة ملحوظة في ملكية الثروة الحيوانية.

5- وفي **إثيوبيا**، **استهدف برنامج التنمية التشاركية للري على نطاق صغير** تحسين الأمن الغذائي للمستفيدين وزيادة دخولهم عن طريق توفير الوصول إلى نظم البنية الأساسية للري على نطاق صغير. واستخدم تقييم الأثر هذا نظاما جديدا لجمع البيانات، وجمع البيانات الموسمية على مدار عام واحد لرصد الآثار خلال موسم الجفاف، ومواسم الأمطار القصيرة والطويلة. وفي جميع المواسم، كان المستفيدون من البرنامج أكثر قدرة على الصمود من غير المستفيدين – ولا سيما في موسم الجفاف (مع زيادة بنسبة 110 في المائة لاحتمال الصمود في وجه صدمات الجفاف)، وأكثر احتمالا للخروج من دائرة الفقر والبقاء فوق خط الفقر. وزادت دخول الأسر بنسبة تتراوح بين 55 إلى 105 في المائة خلال المواسم المختلفة، وشهد المزارعون مكاسب في الأصول الإنتاجية تتراوح بين 10 في المائة في موسم الأمطار الطويل إلى 22 في المائة في موسم الجفاف. وسلطت هذه النتائج الضوء على الآثار التحولية والمستدامة التي يمكن أن تولدها مشروعات الري على نطاق صغير من حيث بناء قدرة المزارعين على الصمود.

6- وفي **كينيا**، صُمم **برنامج التسويق التجاري لمنتجات الألبان لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة** لمعالجة القيود في قطاع الحليب لأصحاب الحيازات الصغيرة في كينيا عن طريق زيادة إنتاج، وإنتاجية أصحاب الحيازات الصغيرة، ومشاركتهم في أسواق منتجات الألبان. وتم السعي وراء هذه الأهداف من خلال تدريب مجموعات منتجي الألبان، وتقديم الدعم التقني لإنتاج الألبان الأسري، وتنمية سلاسل تسويق الألبان. وتظهر النتائج آثارا إيجابية على إنتاج الحليب ومبيعاته، حيث حقق المزارعون المستفيدون إنتاجا إجماليا أكبر من الحليب بنسبة 37 في المائة، وإنتاجا أكبر من الحليب بنسبة 58 في المائة عند ولادة الأبقار مقارنة بغير المستفيدين. ومن حيث الوصول إلى الأسواق، حصل مزارعو البرنامج الذين باعوا منتجاتهم في السوق على سعر بيع أعلى بنسبة 31 في المائة من السعر الذي حصل عليه غير المستفيدين، مما يشير إلى أن المستفيدين كان لديهم روابط أفضل مع أسواق الألبان، أو كان لديهم منتجات ألبان ذات جودة أعلى. وكانت

القيمة الإجمالية للحليب المباع – كمية الحليب المباعة ضرب السعر الذي تم الحصول عليه – التي حصلت عليها الأسر الزراعية المستفيدة من البرنامج أعلى بنسبة 43 في المائة من القيمة التي حصلت عليها مجموعات الضبط. وفيما يتعلق بالآثار التغذوية، تشير الأدلة إلى مستويات أعلى من التنوع الغذائي لدى المستفيدين، مع مستويات أعلى من البروتينات الحيوانية والنباتية (مثل اللحوم الحمراء، ومنتجات الحليب، والبقوليات)، ومستويات أقل من الدرنيات والفاكهة.

7- وعمل **مشروع دعم التنمية في إقليمي مينابي وميلاكي في مدغشقر** على تحسين رفاه المزارعين المهمشين الذين يواجهون قيودا فردية وبيئية عن طريق تنفيذ برنامج متعدد الأوجه يجمع بين تمليك الأراضي وتحسين البنية الأساسية للري لزيادة الإنتاجية والحد من تعرض المزارعين لصدمات الطقس والمناخ. وبشكل عام، وجد تقييم الأثر تحسينات ذات مغزى للإنتاجية الزراعية للمستفيدين من المشروع، وكذلك لمؤشرات الرفاه الأسري الأخرى. وقُدرت غلات الأرز السنوية بأنها أعلى بنسبة 27 في المائة تقريبا بالنسبة للأسر المستفيدة منها بالنسبة للأسر غير المستفيدة، بينما قدرت القيمة الإجمالية السنوية لإنتاج المحاصيل للهكتار الواحد بأنها أعلى بنسبة 24 في المائة تقريبا بالنسبة للمستفيدين مقارنة بغير المستفيدين. وتشير الأدلة النوعية من المقابلات التي أجريت مع المزارعين، ومنفذي المشروع إلى أن الآثار على الحراك الاقتصادي (مثل زيادة الدخول) قد حدثت كنتيجة للممارسات الزراعية وخطط الري التي أدخلها أو حسّنها مشروع دعم التنمية في إقليمي مينابي وميلاكي. ويبدو أن البيانات الكمية تدعم هذا الاستنتاج بإظهارها أن الأسر المستفيدة تمتلك أصولا أكثر متانة بنسبة 25 في المائة مقارنة بالأسر غير المستفيدة.

8- وساعد **مشروع تعزيز الدخول الريفية من خلال الصادرات المدعوم من الصندوق في رواندا** المزارعين على الوصول إلى الخدمات المالية الريفية، وزيادة إنتاج وجودة محاصيلهم النقدية. وركز المشروع على دعم تعاونيات البن بالإضافة إلى سلاسل قيمة محاصيل البستنة، والشاي، والحرير. وأظهر تقييم الأثر تحسينات كبيرة. وشهد مزارعو البن زيادة في الدخل بنسبة 32 في المائة، وزيادة في محصول البن بنسبة 71 في المائة. وأدى ذلك إلى انخفاض الفقر بنسبة 10 في المائة بين المزارعين وجعلهم أكثر قدرة على مواجهة الصدمات، ولا سيما موجات الجفاف. وشهد مزارعو محاصيل البستنة زيادة تصل إلى خمسة أضعاف في المحاصيل والمبيعات، وشهد البعض زيادة بنسبة 100 في المائة في دخلهم. ومع دخول أفضل، استطاعوا تشغيل العمالة وخلق فرص عمل جديدة، واستثمر العديد من المزارعين في مشروعات أخرى مثل المتاجر المحلية، ومرافق التجهيز، وشركات النقل.

9- وتم تنفيذ **برنامج تنمية القطاع الزراعي– الثروة الحيوانية، وبرنامج مساندة الخدمات الزراعية في زنجبار بجمهورية تنزانيا المتحدة**، والمصممين بهدف تنمية نظم الإنتاج الزراعية، وتمكين مربيي الماشية والمزارعين في زنجبار من خلال تقديم أنشطة بناء القدرات والتدريب التي تم توفيرها من خلال مدارس المزارعين الحقلية. وقد دعم البرنامجان نحو 57 نوعا مختلفا من مدارس المزارعين الحقلية، وركز تقييم الأثر على أكثرها انتشارا، أي التي تركز المناهج الدراسية فيها على محاصيل محددة (الموز، والخضروات، والأرز، والكسافا)، والثروة الحيوانية (الأبقار، والماعز، والدجاج). وكانت النتائج قوية وإيجابية فيما يتعلق بالتحسينات في إنتاج الثروة الحيوانية وإنتاجيتها؛ وأظهر المستفيدون من مدارس المزارعين الحقلية عوائد أعلى من كل من أصول الثروة الحيوانية (زيادة بنسبة 65 في المائة) ومنتجات الثروة الحيوانية (39 في المائة) مقارنة بمزارعي المقارنة؛ ومثل هذه العوائد أكبر بكثير بالنسبة للمتبنين بدرجة عالية لممارسات

مدارس المزارعين الحقلية. وفي حين وجدت الدراسة عوائد أقل لإجمالي دخل المحاصيل للعينة الكاملة للمستفيدين، الأمر الذي يمكن تبريره على أساس عدم التجانس في حافظة المحاصيل بين مجموعات المستفيدين وغير المستفيدين، إلا أن المستفيدين شهدوا دخلا إيجابيا أكبر باتساق من الثروة الحيوانية عبر جميع العينات الفرعية. وقد كان ذلك كبيرا بشكل خاص بالنسبة للمتبنين بدرجة عالية لممارسات مدارس المزارعين الحقلية، حيث زاد الدخل من الثروة الحيوانية بنسبة 141 في المائة. وبالنسبة إلى الهدف الاستراتيجي 2 للصندوق، وفقا لمؤشرات الوصول إلى الأسواق، مثل قيمة مبيعات المحاصيل، زاد المتبنّون بدرجة عالية لممارسات مدارس المزارعين الحقلية إجمالي إيراداتهم من المحاصيل بنسبة 111 في المائة. كما أظهر هؤلاء تمتعهم بأمن غذائي أفضل، بحيث زادت درجة التنوع الغذائي لديهم بنسبة 8.5 في المائة، كما سجلوا زيادة بنسبة 11 في المائة في تنويع المحاصيل مقارنة بنظرائهم في مجموعة الضبط. كما حللت الدراسة أيضا نواتج التمكين عبر مجالات متعددة. وزادت ملكية صانعات القرار الأساسيات في مدارس المزارعين الحقلية للأراضي وغيرها من الأصول بنسبة 6 في المائة مقارنة بالمزارعات غير المستفيدات. كما كان من المرجح أن ينتمين إلى مجموعة وأن يكون لهن عضوية في مجموعات مؤثرة بنسبة 42 في المائة، مما يبرز القيمة الجماعية للمشاركة في مدارس المزارعين الحقلية. كما لوحظت آثار إيجابية على مجموعة واسعة من مؤشرات التمكين لصانعات القرار ولوحظت أيضا معدلات عالية من حيث تبني ممارسات مدارس المزارعين الحقلية، ولا سيما في مجالات المدخلات في القرارات الإنتاجية، والوصول إلى الائتمان والبت بشأنه، والتحكم في استخدام الدخل، والحراك، وعضوية المجموعات.

10- وفي **دولة بوليفيا المتعددة القوميات**، صُمم **مشروع خطة لاستئصال الفقر المدقع – المرحلة الأولى: المشروع الرائد لتعزيز قدرة المجتمعات والأسر التي تعيش في فقر مدقع في كوتشابامبا وبوتوسي** من أجل تحسين سبل عيش الأسر الريفية التي تسكن في البلديات التي تعاني من الضعف في إدارات بوتوسي وكوتشابامبا. وقد قدم الدعم المالي إلى المجتمعات من أجل تنفيذ استثمارات مجتمعية منتجة، وإلى البلديات من أجل تحقيق مشروعات البنية الأساسية للإنتاج. وبشكل عام، أظهرت الخطة بعض الآثار الهامة من حيث ثروة الأصول، والدخل الزراعي، وكذلك المجالات الهامة الأخرى لرفاه الأسرة. وهذه الآثار الإيجابية لها أهمية خاصة بالنسبة لأولئك الذين يستفيدون من الاستثمارات المجتمعية الخاصة بالثروة الحيوانية، والتي شكلت حوالي 85 في المائة من جميع الاستثمارات المجتمعية المنتجة المنفذة. وبشكل إجمالي، زادت ملكية الأصول المستدامة والمنتجة للأسر المستفيدة بنسبة 3 و12 في المائة على التوالي، مما يمثل زيادة بنسبة 8 في المائة في إجمالي ثروة الأصول. كما حصل المستفيدون أيضا على صافي دخل زراعي أعلى في العام السابق مقارنة بغير المستفيدين. وبلغت هذه الزيادة حوالي 127 دولارا أمريكيا في السنة، وهو ما يعادل زيادة قدرها 21 في المائة. وعند النظر إلى العينة الفرعية للاستثمارات المجتمعية المنتجة الخاصة بالثروة الحيوانية نجد أن الزيادة كانت حتى أعلى، وبلغت 24 في المائة. ويشير التحليل إلى أن ملكية المستفيدين لماشية أكثر وأفضل جودة أدت دورا هاما في تحديد هذا الأثر الإيجابي. ولم يُلاحظ أثر تغذوي إلا للعينة الفرعية للثروة الحيوانية، مع زيادة إجمالية في الفوائد قدرها 4 في المائة في التنوع الغذائي، وكانت أكبر زيادة ملحوظة في استهلاك المنتجات الفرعية للثروة الحيوانية (البيض، والحليب، ومنتجات الألبان).

11- وتمثل هدف **مشروع التنمية المجتمعية للغابات في الولايات الجنوبية (كامبيتشي، وتشياباس، وواهَكا) للمكسيك** في معالجة المشكلات المرتبطة بإزالة الغابات وتدهورها في المجتمعات الريفية في مناطق الغابات

المهمشة. وركز المشروع على تعزيز تنمية الأعمال الصغرى من أجل الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية للغابات، واعتماد ممارسات بيئية جيدة للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. وأظهر تقييم الأثر تحسنا كبيرا في ثروة الأسرة، حيث زاد المستفيدون من المشروع دخلهم السنوي بنسبة 22 في المائة، وملكيتهم للأصول بنسبة 15 في المائة مقارنة بغير المستفيدين. ونجح المشروع في تحقيق آثار إيجابية تتواءم مع الخصائص الإيكولوجية–الزراعية والاجتماعية–الاقتصادية المحددة للولايات المعنية. وفي كامبيتشي، التي تتميز بمناطق غابات كبيرة مملوكة للمجتمع، كان المستفيدون أكثر احتمالا بنسبة 37 في المائة لأن يستغلوا الموارد الطبيعية بشكل مستدام من الأراضي المشتركة مقارنة بغير المستفيدين، مما زاد من دخلهم من بيع هذه المنتجات. وفي تشياباس، حيث فرص تنويع سبل العيش أكبر، كان المستفيدون أكثر احتمالا بنسبة 120 في المائة بأن يدخلوا في أنشطة تجارية جديدة مقارنة بالنسب المئوية الأقل بكثير في الولايات الأخرى، مع زيادة كبيرة في الدخل غير الزراعي. وأنتجت أنشطة إعادة التحريج التي عززها المشروع أيضا منافع بيئية، حيث شهدت مناطق المشروع زيادة بنسبة 3 في المائة في الرقم القياسي الموحد لتباين كثافة الغطاء النباتي مقارنة بالمناطق غير المشمولة بالمشروع، وكان المستفيدون أكثر صمودا بنسبة 16 في المائة في وجه صدمات الجفاف مقارنة بغير المستفيدين.

12- وصُمم **مشروع تنمية الثروة الحيوانية والمراعي في طاجيكستان** لتحسين الوضع التغذوي ودخول الأسر الريفية الفقيرة في إقليم خاتلون عن طريق تعزيز إنتاجية الثروة الحيوانية من خلال تحسين القدرة المنتجة للمراعي، ومن خلال أساليب التربية والتزاوج المقترنة بسهولة الوصول إلى المياه. وكانت الآثار على دخول المستفيدين وأصولهم إيجابية وكبيرة مع زيادة قدرها 19 في المائة في إجمالي دخل الأسرة، و115 في المائة في الأصول الإنتاجية، إلى جانب الزيادات في الدخل الزراعي (ارتفع صافي دخل الثروة الحيوانية بنسبة 42 في المائة، ودخل المحاصيل بنسبة 18 في المائة). وأظهرت قطعان ماشية الأسر المستفيدة زيادة في حجمها ووزنها نتيجة لتحسين فرص الوصول إلى المياه، وخفض تكلفتها، وكذلك نتيجة لاستخدام الجرارات، واعتماد أساليب تربية وتزاوج الماشية المحسنة أو المحكومة، حيث من الأرجح أن يتبنى المستفيدون هذه الممارسات بنسبة 163 في المائة مقارنة بغير المستفيدين. ولم تؤد هذه الإنجازات إلى زيادة في إنتاج الحليب، وربما يرجع ذلك إلى حقيقة أن التركيز في الإنتاج الحيواني كان على اللحوم بدلا من الحليب ومنتجات الألبان، وأن معظم كميات الحليب لم يتم استغلالها وتحويلها إلى منتجات ألبان أو بيعها (منتجات الألبان ليست جزءا من النظام الغذائي الطاجيكي). ومن المهم الأخذ في الاعتبار أن الامتثال للخطط التناوبية للمراعي دون زيادة موازية في كمية العلف الأخضر أو أي نوع آخر من الأعلاف الحيوانية قد يشكل تحديات بالنسبة للحفاظ على قطعان الماشية أثناء استعادة المراعي. كما وُجدت نتائج إيجابية في مجال التمكين، وللأسر التي ترأسها نساء، حيث أظهرت الأخيرة زيادة من دخل الماشية (47 في المائة)، وملكية الماشية (77 في المائة)، وسلطة أعلى بكثير في صنع القرار فيما يتعلق بعلف المجترات الصغيرة، وتربية الماشية، وإيرادات دخل المحاصيل.

13- ونُفّذ **برنامج دعم التنمية الريفية في غويرا، تشاد**، لتحسين الأمن الغذائي وسبل عيش الأسر الريفية الفقيرة. وكان هدف البرنامج إدارة مخاطر نقص الأغذية من خلال تحسين تخزين الحبوب بين المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة من خلال بناء وإدارة بنوك الحبوب المجتمعية. وقد زاد البرنامج الأمن الغذائي بنسبة 37 في المائة على الأقل، بينما زاد التنوع الغذائي بنسبة 23 في المائة بين الأسر المستفيدة. وجاءت هذه

التحسينات على خلفية زيادة في إنتاج وغلال الحبوب الرئيسية والبذور الزيتية (الذرة الرفيعة، والدخن، والبيريبيري، والفول السوداني، والسمسم). وزادت كميات الذرة الرفيعة، والفول السوداني المخزنة بنسبة 77 في المائة و110 في المائة على التوالي. ونتيجة لبنوك الحبوب التي أدخلها البرنامج، زاد استهلاك الأسر من الذرة الرفيعة والفول السوداني بنسبة 34 في المائة و54 في المائة، على التوالي. وفيما يتعلق بالحراك الاقتصادي، ساعد البرنامج الأسر على زيادة مقتنياتها من الأصول بنحو 14 في المائة بشكل عام. وزادت الأصول المنتجة وكذلك الأصول الحيوانية بنسبة 17 في المائة، بينما زادت الأصول المعمرة بنحو 9 في المائة بالنسبة للأسر التي استفادت من بنوك الحبوب الخاصة بالبرنامج. وبالإضافة إلى ذلك، كان المستفيدون من البرنامج أكثر قدرة على الصمود في وجه حوادث العنف، أو الاضطرابات المدنية التي تحدث في مجتمعاتهم.

14- **وبرنامج التنمية التشاركية للقطاع الزراعي لأصحاب الحيازات الصغيرة ومصايد الأسماك الحرفية، ومشروع الزراعة التجارية لأصحاب الحيازات الصغيرة** هما عمليتان متكاملتان مصممتان لتحسين سبل عيش أصحاب الحيازات الصغيرة في **سان تومي وبرينسيبي** مع الهدف الرئيسي لتنمية المزارع الأسرية في سلاسل القيمة المستدامة والمتخصصة: المحاصيل العضوية من الكاكاو، والبن، والفلفل ذات الجودة العالية. وساهمت العمليتان في زيادة نطاق إصدار الشهادات العضوية بين المستفيدين. وقد زادت محاصيل وإنتاجية سلاسل القيمة المستهدفة مباشرة من قبل التدخلات بشكل عام: الكاكاو (زادت إنتاجيته في المتوسط بنسبة 31.1 في المائة للمستفيدين من المشروع مقارنة بالأسر غير المستفيدة)، والبن (35.1 في المائة)، والفلفل (15.5 في المائة). واستفادت أسر المستفيدين من زيادة إيرادات مبيعات هذه المحاصيل: ارتفعت إيرادات المبيعات من الكاكاو بنسبة 34.2 في المائة، و44.7 في المائة من البن، و28.7 في المائة من الفلفل مقارنة بالأسر غير المستفيدة. ومن حيث الحراك الاقتصادي، كسبت أسر المستفيدين زيادة في الدخل الصافي نسبتها 46 في المائة في الاثني عشر شهرا السابقة لزمن جمع البيانات، بما يعادل زيادة بقيمة 650 دولارا أمريكيا تقريبا في السنة مقارنة بالأسر غير المستفيدة. وتعزى هذه الزيادة في الدخل بشكل أساسي إلى زيادة في الدخل الزراعي بنسبة 77 في المائة. وبالمثل، ازداد تراكم الأصول للمستفيدين بالنسبة للمزارعين الافتراضيين فيما يتعلق بالأصول المعمرة (6.6 في المائة)، والأصول المنتجة (19.4 في المائة). وفيما يتعلق بالآثار التغذوية، أظهر المستفيدون تنوعا غذائيا أكبر (بنسبة 5.3 في المائة)، وانعدام أمن غذائي أقل (بنسبة 13 في المائة)، وصمودا أكبر (بنسبة 13 في المائة).

15- وفي **السنغال**، صُمم **مشروع دعم سلاسل القيمة الزراعية** بهدف تحسين سبل عيش المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في حوض الفول السوداني في السنغال. وتم تنفيذ التدخل الرئيسي عبر منظمات المنتجين، وتألف من حزمة شاملة من المدخلات الزراعية، والآلات، والمشورة التقنية، وعقود التسويق التجاري المبرمة مع المشغلين في السوق. وركز تقييم الأثر على مشروع فرعي للوصول إلى الأسواق – وهو حزمة دعم تشمل توفير المدخلات الزراعية، والدعم التقني، والدعم التنازلي على مدى ثلاث سنوات، وإقامة روابط تعاقدية بين منظمات المنتجين والمشغلين في السوق. وكانت النتائج إيجابية للغاية، ونتج عنها محصولا أكبر للمستفيدين من المشروع، وكذلك قيمة إنتاج الدخن، والنيبي، والبيساب، مما أدى إلى حافظة محاصيل أكثر تنوعا. وترجمت هذه المكاسب إلى غلات أكبر من الدخن، والنيبي، والبيساب. ومن حيث الحراك الاقتصادي، أدى مشروع دعم سلاسل القيمة الزراعية إلى ارتفاع الدخل من المحاصيل، والإنتاج

الحيواني، وارتفاع الدخل الإجمالي الشامل، ولكن دون أثر على الدخل من الأجور، وانخفاض الدخل من العمل الحر. وهذا يشير إلى أنه بينما يكون المشروع قد شجع زراعة محاصيل مختلفة، وجعل الإنتاج الزراعي بالتالي أكثر ربحية، فإنه قلل من حاجة المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة للجوء إلى العمل بأجر أو العمل الحر. ومن حيث الهدف الاستراتيجي 2 – الوصول إلى الأسواق، كان الاحتمال أكبر لأن يبيع المستفيدون من المشروع المحاصيل ويقوموا بتسويق كميات أكبر من جميع المحاصيل. وكان مزارعو المشروع أكثر احتمالا أيضا لأن يبيعوا للمشغلين في السوق، مما وفّر ضمانات أكبر لمبيعات المخرجات، وخفّض عدم اليقين بالنسبة للأسعار.